جامعة العقيد أحمد دراية * أدرار *

كلية الحقوق العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المسؤولية الإجتماعية للشركات النفطية في الجزائر اتجاه محيطها الإجتماعي (2000-2019)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

إعداد الطالبتين :

- لمريض كلثوم
- هقاري جميلة

إشراف الدكتور :

د. الهلي عبد القادر

لجنة المناقشة

1. د. مشاور صيفي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أدرار	رئيساً
2. د. الهلي عبد القادر	أستاذ محاضر "ب"	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
3. الاستاد. العابد الهواري	أستاذ مساعد "أ"	جامعة أدرار	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2019/2018 م

شكر

نشكر الله العلي القدير أن ألهمنا الصبر و الثبات و وفقنا لانجاز هذا العمل

كما نتقدم بخالص تشكراتنا إلى أستاذنا الكريم المشرف الدكتور الهلي عبد القادر ، الذي لم يدخر جهد في توجيهي وإرشادي و إسداء النصح لنا ، من أجل إعداد هذا العمل المتواضع

كما نشكر اساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية على كل ما قدموه لنا طول مشوارنا الدراسي

وأتقدم بالشكر لكل عمال قسم العوم السياسية

و كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذ العمل المتوضع

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل الى:

سندي في هذي الدنيا بعد الله والدتي العزيزة أطال الله عمرها وأفادها بالصحة والعافية، تقديرا لتضحياتها الجسام في سبيل تكويني و دعمي

إلى أخي العزيز

إلى روح الراحلون على دنيانا الحاضرون بقلوبنا رحمهم الله

إلى خالتي و خالي و أزواجهم و أبنائهم

إلى أعمامي و عماتي و أزواجهم و أبنائهم

إلى كل أفراد عائلتي إلى كل صديقاتي خاصة رفيقتي بالمذكرة جميلة

إلى كل أساتذة و طلبة قسم العلوم سياسية ماستر دفعة 2019/2018

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم مذكرتي

كلثوم

إهداء

إلى من قال عز وجل فيهما :"واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا" والدايا الكريمين.

ومن جمعتني بهم الحياة لحظة بلحظة أخواتي الكريمات كل واحدة بإسمها وكافة اولادهم حفظهم الله.

إلى رمز المحبة والعطاء وجمعني الله به حتى نتشارك الحياة "زوجي العزيز" وأسرته الكريمة فردا فردا.

إلى من تشاركت معاها حلو ومر العمل ورفيقتي في الدراسة "كلثوم"والتي لم يسعفها الحظ وأن نكون معا"جميلة"

إلى كل الزملاء والأصدقاء وكل الأساتذة دون إستثناء .

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي.

جميلة

مقدمـــــة

أثبتت الأزمات الاقتصادية والمالية أن الحرية المطلقة للاقتصاد، يمكن أن ينجر عليه مشاكل اجتماعية وخيمة، وتضارب في المصالح الاقتصادية مع إهمال للحقوق،إذ أن علاقة الشركات و المنظمات الاقتصادية بالمحيط الداخلي و الخارجي لها مهمة للغاية،فلا يمكن لشركة أن تنأى على البيئة المحيطة بها و التي تعمل ضمنها،فالأمر يتطلب منها العمل على عقلانية مواردها ،احترام أصحاب المصالح ،وربط علاقات وطيدة مع محيطها، و تحمل مسؤوليتها اتجاهه.

ظهر مدلول المسؤولية الاجتماعية،كنتيجة طبيعة للعديد من المظاهر الاقتصادية التي تضر بالمجتمع و البيئة،خاصة بعد تعالي العديد النداءات الداعية لتحمل الشركات تابعات نشاطاتها ضمن المكان الذي تتواجد به، و بالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورا سريعا وملفت للنظر، حتى باتت محط اهتمام الحكومات،الأمر الذي جعلها تدرج ضمن قضايا السياسة العامة لبعض الدول بشكل صريح ،بينما أكتفت أخرى بالتلميح لها عن طريق مجموعة من القوانين و التشريعات .

فيجد اهتمام الحكومات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مبررا من منطلق توجيه هذه المسؤولية لتحقيق أهداف السياسة العامة لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المحلية،إحتواء المشاكل الاجتماعيـة والبيئيـــة،ومراعاة حقوق العمال داخل الشركة،ناهيك على المكاسب التي تعود على الشركة من رضا عام من قبل المجتمع حيث أن النظرة التسويقية اليوم لم تعد تعتمد على السلع المقدمة و حسب،بل تمتد للمجتمع و مواقفه من هذه الشركات.

الجزائر و سعيا منها لمواكبة الحداثة،و الرقي بنشاطها الاقتصادي و مواجهة مختلف المشاكل الاجتماعية والبيئية ،فقد اتجهت نحو هذا المسعى،رغم أنها لازالت تقف عند بداية الطريق من خلال ما تعكسه المخرجات الاقتصادية على المجتمع ،وخاصة إذا كان الحديث عن الشركات النفطية، التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني،فكان الأولى بها والأجدر تبني المسؤولية الاجتماعية والالتزام بها،ووجب على الدولة تشجيعها وإلزامها على ممارسة المسؤولية الإجتماعية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

1 . أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

- تسلط الضوء على العلاقة الواجب وجودها بين المنظمات الاقتصادية و المجتمع، من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية التي تعتبر مجال حديث التداول
- تبيان أبعاد المسؤولية الاجتماعية ،ومبادئها إضافة إلى السعي لمحاولة غرس ثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى هذه الشركات.
- عرض لواقع ممارسات المسؤولية الإجتماعية من قبل الشركات النفطية في الجزائر وتبيان ألإطار الإلزامي لها من قبل الدولة.

2 . أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و أهميتها بالنسبة للتطور الاقتصادي.
- التعرف على واقع تطبيق وتبني الشركات النفطية للمسؤولية الاجتماعية.
- السعي لتبيان انعكاس ممارسة المسؤولية الاجتماعية على المجتمع وإسهامات الدولة في تعزيزها.

3 . مبررات اختيار الدراسة:

أ–المبررات الذاتية:

الرغبة الشخصية لمعالجة مثل هذا المواضيع هي التي دفعتنا لاختيار هذه الدراسة كذلك قرب الموضوع من التخصص ،أيضا حداثة الموضوع وغموضه مما جعل الكثير يجهل الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية.

ب–المبررات الموضوعية:

محاولة توضيح المسؤولية الاجتماعية للقائمين على المؤسسات البترولية من جهة،ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى ، تسليط الضوء على واقع تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية ودرجة الإلزام لها من قبل الدولة.

4 . أدبيات الدراسة :

ترتكز معظم الدراسات إن لم نقل كلها على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال، لذا تم الاعتماد على البعض منها متمثلة فيما يلي:

– أطروحة دكتوراه **بعنوان "مدى استجابة منظمات الأعمال للمسؤولية الإجتماعية عينة تطبيقية على مؤسسات الغرب الجزائري)**،للباحثة مقدم وهيبة ،التي تطرقت للمسؤولية الإجتماعية لشركات الأعمال في الجزائر التي ركزت فيها على المؤسسات الموجودة في الغرب الجزائري حيث قامت بدراسة مدى استجابتهم للمسؤولية الاجتماعية، و ما تضيفه هذه الدراسة إبراز مساهمة الدولة في دفع المؤسسات للاستجابة لها.

– **كتاب (المسؤولية الإجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة)** لصاحبه عايد عبد الله العصيمي حيث يتعرض هذا الكتاب للعلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة ودور الحكومات في هذه العلاقة من خلال شراكة مصيرية بين القطاعين العام والخاص، و ما تضيفه الدراسة الحالية ابراز المكاسب المحققة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

– **دراسة بعنوان** Corporate Governance in Algeria

case studyon the joint ventures between British Petroleum, Statoil and Sonatrach

لصاحباته Gabriella Ann Wells Klev and Christian Sennesvik، والتي تناولت علاقة المسؤولية الإجتماعية بالحكم الراشد من خلال حوكمة الشركات في الجزائر دراسة حالة عن المشاريع المشتركة بين بريتيش بتروليوم وستاتويل وسوناطراك، و ما أضفته الدراسة هذه هو تقييم الإطار التنظيمي و القانوني للمسؤولية الاجتماعية الذي يمكنها من العمل في إطار الحكم الراشد.

5 . الإشكالية:

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر التزام من طرف الشركة أو المنظمة اتجاه محيطها إذ تتميز بطبيعة الطوعية،لكن هذا لا ينفي أبدا ضرورة وجود قوانين و تشريعات تقوم بدفع المؤسسات إلى ممارسة دورها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و هو ما عملت عليه العديد من الدول، و الجزائر هي الأخرى تسعى لتشجيع المسؤولية الاجتماعية ضمن شركاتها ومؤسساتها الاقتصادية من بينها الشركات النفطية و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الشركات النفطية في الجزائر في إثراء محيطها الإجتماعي ؟

6-التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية؟
- ما هو الإطار الذي ينظم نشاط الشركات النفطية في الجزائر؟
- ما مدى التزام الشركات النفطية بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر؟

7-الفرضيات :

- حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أدى إلى ضعف في تبنيها من قبل الشركات
- عدم التزام الشركات بالمسؤولية أدى إلى وجود مشاكل اجتماعية و بيئية ضمن المحيط التي تتواجد به.
- غياب ترسانة قانونية تنظيمية للمسؤولية الاجتماعية الشركات جعل الشركات النفطية تتملص من الالتزام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع.

8-المناهج و الاقترابات المتبعة:

المناهج

من أجل الوصول للإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي هو الذي يعد الأسلوب المناسب لمعالجة الموضوع من خلال التعرض للمسؤولية الإجتماعية للشركات كمفهوم يمكن تعريفه ووصفه مع ذكر النتائج المتوخاة وانعكاسات ذلك على المجتمع .

منهج دراسة الحالة : يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر أي الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها و هذا ما تم توظيفه في المذكرة حيث تم دراسة الشركات النفطية في الجزائر و تعميم النتائج على كافة الشركات.

الاقترابات

قد وظفنا الاقتراب البنائي الوظيفي :هو المقترب الذي ينظر إلى الظواهر السياسية و قضاياها من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن النظام السياسي،و من خلال الوظيفة التي يؤديها النظام في بيئته الاجتماعية و قد وظفناه فالمذكرة من خلال تبيان دور الشركات تحقيق التنمية في لمجتمع .

أيضا اقتراب الاقتصاد السياسي هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساس لتحقيق الديمقراطية

السياسية و قد تم توظيفها من خلال تقييم الإطار التنظيمي و القانوني للدولة اتجاه الشركات النفطية.

9-حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تأصل و تطور مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات اليوم في أغلب الدول و المجتمعات من بينها الجزائر التي اخترناها كحالة لدراسة الموضوع.

الحدود الزمانية:تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة لذا و ارتبطت بالتطورات التغيرات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الدولي،لذلك فضمن هذه الدراسة اخترنا بداية القرن 21 إلى يومنا هذا حدود لها .

10-الصعوبات:

- ندرة الدراسات السابقة التطبيقية في الموضوع محل الدراسة.
- قلة وندرة مصادر المعلومات التي توضح أهم البرامج التي تقوم بها المؤسسات النفطية من الجانب الاجتماعي والبيئي.
- عدم وفرة الكتب والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع على مستوى المكاتب وهذا بسبب حداثة الموضوع .

11- تقسيم الدراسة:

ومن خلال ما تقدم في طرح إشكالية دراستنا وبناء على الأهداف والفرضيات المتبناة،قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين هما كما يلي :

الفصل الأول ضمناه الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية و تم تقسيمه لثلاث مباحث من خلال التطرق لتعريفها وتبيان أهم المبادئ التي تقوم عليها محددين مختلف أبعادها و أطرافها و دورهم في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى جانب مبحث حول بعض النماذج للمسؤولية الاجتماعية للشركات ببعض الدول ،أما الفصل الثاني الذي بدوره تم تقسيمه لثلاث مباحث تضمن التعريف بالشركات النفطية في الجزائر الوطنية منها و الأجنبية ضمن مبحثه الأول ،و ضمن المبحث الثاني الذي تم تقسيمه لثلاث مطالب تناول مجهودات الجزائر لتبني المسؤولية الاجتماعية،و ممارسات المسؤولية من قبل الشركات النفطية في الجزائر و انعكاساتها على المجتمع،أما المبحث الثالث فتضمن تقييم للإطار التشريعي و التنظيمي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر و العوائق التي تعترضها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للمسؤولية الإجتماعية

تمهيد:

تمثل المسؤولية الاجتماعية اتجاه جديد في التسيير الاقتصادي والإداري لمختلف مؤسسات الأعمال،يربط المؤسسة بالمحيط الذي تنشط ضمنه، يعزز العلاقة بينها و بين أفراد المجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات و الالتزامات التي تحقق ذلك، و باعتبار أنها من المجالات الحديثة فقد تباينت الدراسات حولها، خاصة أنها ظهرت مع التوسع الاقتصادي و التجاري كحل لمجموعة من المشاكل التي خلفها هذا التوسع سواء الاجتماعية منها أو البيئية وحتى القانونية، مما نتج عنه وجـود تبايـــن و تعدد في المفاهيم الدالة لها،كما ارتكزت المسؤولية الاجتماعية للشركات على مجموعة من المبادئ تسمح بتحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية و نجاحها و التزام المؤسسة بها و هـذا ما سنحـــاول استعراضه ضمن هذا الفصل.

المبحث الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركـات مع تبيان أهـم مبادئها وأبعادها وأطرافها إضافة إلى نماذج لبعض الدول في مجال المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول :تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من الميادين الحديثة التي عرفت مجموعة من الدراسات و المفاهيم المختلفة، وتصف معظم التعاريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياستها و عملياتها بالأعمال التجارية و يشمل ذلك الشواغل البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية[1].

[1] الأمم المتحدة،**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات عل المجتمع**، نيويورك جنيف ، 2004 ،ص5

ويشكل الامتثال القانوني الحد الأدنى من المعايير التي يتعيين على المؤسسات الالتزام بها، و في البلدان التي تفرض فيها التزامات قانونية عل المؤسسات، أو التي لا تكون فيها الالتزامات واضحة بالتفصيل، ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها فضلا على الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع[1].

فيما عرفها دروكار (**DRUKER**) بأنها التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه و أن هذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تباين توجهاتهم[2].

أما الإتحاد الأوروبي فيعتبرها الفكرة التي من خلالها تدمج الشركات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع العمليات الاقتصادية و التفاعل مع أصحاب المصالح عل أساس تطوعي، فيما ذهب البنك الدولي إل أبعد من ذلك و أعتبرها إلتزام أصحاب الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة و ذلك من خلال العمل مع العاملين و عائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بطريقة تخدم التجارة و التنمية في أن واحد[3].

و هو ما ذهبت له منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها إلتزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف[4].

بينما عرفتها منظمة الأيزوISO*، 2010 المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه

[1] الأمم المتحدة،**مرجع سبق ذكره** ،ص5.

[2] نعمة عباس الخفاجي،طاهر محسن الغالبي،**قراءات في الفكر الإداري المعاصر**،الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2008، ص291.

[3] عايد عبد الله العصيمي،**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**،عمان:دار اليازوري للنشر ،2015، ص 11.

[4] محمد فلاق،**المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سونطراك الجزائرية ،أرماكو السعودية نموذجا** ،مجلة الباحث عدد 12، ص 4.

أن يساهم في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع ،ويأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية ويتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، ويُدمج عبر المنظمة ويُمارس من خلال علاقاتها[1].

و تعتبر بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال و المجتمع لما تقوم به المنظمات من عمليات إتجاه المجتمع[2].

نلاحظ أن هناك تقاطع كبير بين التعريفات السابقة فمجملها ركزت عل الجوانب الاجتماعية و القانونية و البيئية إذ لا بد أن يتعدى مجال نشاط الشركة الجوانب الاقتصادية و ضمان الربح بل بالضرورة هي ملزمة بمراعاة الجوانب السالفة الذكر،فمن الناحية الاجتماعية فلابد للمؤسسة الإهتمام بتنمية المحيط الذي تعيش ضمنه من خلال تأقلم الأجور و توفير العمل ووضع مشاريع محلية إنمائية و ترقية نشاطات إجتماعية و ثقافية مختلفة، أما من الناحية البيئية لابد أن تراعى البيئة من خلال النشاط التصنيعي و التوزيعي و الإستهلاكي ، حماية من التلوث و الحفاظ على الثروات الطبيعية كما هي ملزمة بتطبيق القوانين و مكافحة الفساد و توفير التعليم.

ثانيا:أهمية المسؤولية الإجتماعية:

و يمكن تلخيص أهمية المسؤولية الإجتماعية فيما يلي [3]:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.
- تحقيق الإستقرار الإجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الإجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع .

---

* الآيزو(**ISO**) هي المنظمة العالمية للتقييس**International Organiation for Standardization** ، وهي اتحاد عالمي مقره في جنيف ويضم في عضويته أكثر من 120 هيئة تقييس وطنية، و قد أسست عام 1947 بجنيف،سويسرا.

[1] الدكتوراه درجة لنيل مقدمة **السورية**، أطروحة **الشركات المساهمة على تطبيقية دراسة :الأداء في الاجتماعية المسؤولية** ابراهيم ، **أثر** قدري الاقتصاد،جامعة دمشق ،سوريا 2014 ، ص 33 . أعمال، كلية إدارة الأعمال، قسم إدارة في

[2] تامر ياسر البكري،**التسويق و المسؤولية الاجتماعية**، عمان: دار وائل للشر و التوزيع ،2001 ، ص 24.

[3] محمد فلاق ،**مرجع سبق ذكره** ،ص31.

- تحسين التنمية السياسيةإنطلاقا من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات .
- تساهم في تعزيز صورة المنظمة بالمجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين فيها.

ثالثا :المسؤولية الإجتماعية و المفاهيم المشابهة لها:

1-المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال:

تعرف أخلاقيات العمل بأنها :اتجاه الإدارة وترفها تجاه موظفيها وزبائنها و المساهمين والمجتمع عامة وقوانين الدولة ذات العلاقة بعمل المنظمات.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفر د أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ[1].

فهناك ثلاثة مصادر لأخلاقيات العمل وهي:

- العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية التي تستند على القيم المشتركة بين الأفراد.
- الاعتقادات الشخصية للفرد التي من خلالها تتحدد المعايير المرتبطة بسلوكه وحرية تصرفه.
- القوانين والتشريعات التي تحدد سلوكيات الأفراد والمنظمات.

أما علاقة المسؤولية الإجتماعية بأخلاقيات الأعمال فهي علاقة متداخلة أحيانا ومترابطة أحيانا أخرى،فالترابط يظهر أن المسؤولية الاجتماعية تحمل في أحد أبعادها مسؤولية أخلاقية مع العلم أن الأخلاقيات أسبق لدى الأفراد في المجتمع من مسؤولياتهم الإجتماعية،وهي أيضا أسبق لدى الأفراد في المنظمات من المسؤولية الإجتماعية،ومن المؤكد أن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المجتمع تعمل على تحقيق المسؤولية الإجتماعية كما تمثل أساسا قويا للتطور نحو مفاهيم جديدة لأخلاقيات الإدارة التي تطورت فيما بعد[2].

[1] عايد عبد الله العصيمي،**المرجع نفسه**،ص54.

[2] نجم عبود نجم،**أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير**،الأردن:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006،ص127.

أما علاقة التداخل بين المفهومين وبالتحديد في بدايات ممارسة شكل من أشكال المسؤولية الإجتماعية منذ الثورة الصناعية وبدايات القرن العشرين داخل المصانع ومن خلال الإهتمام بظروف وبيئة العمل ونوعيتها، أما بعد السبعينيات أصبح للمسؤولية الإجتماعية بعد أخلاقي جعلها تتداخل مع أخلاقيات الإدارة عموما.غير أن تطور المفهوم الذي أصبح قائما على الكفاءة وتعظيم الربح والمصلحة الذاتية[1].

2-المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة أنها تتضمن تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية[2].

فهي بذلك تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف وهي :الإندماج والتكامل البيئي،تحسين العدالة الإجتماعية،تحسين الفاعلية الإقتصادية.كما ترتكز على ثلاث أبعاد:البعد الإقتصادي،البعد البيئي،البعد الاجتماعي.

لا يمكن التفريق بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة وذلك للتقارب بينهما إذ أن الأول يعني دمج الإهتمامات الإجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية أما الثانية تعني التوفيق بين الجوانب الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على مستوى عالمي.

ومن حيث الفرق بينهما فيكمن أن مفهوم التنمية المستدامة تعنى به أطراف عدة مثل :الدولة قطاع الأعمال،المجتمع المدني،المواطنين والمستهلكين ،في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية الإجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال وعليه فإن المسؤولية الإجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها[3].

[1] نجم عبود نجم ،**البعد الأخضر للبيئة المسؤولية البيئية لرجال الأعمال** ،الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2008،ص389.

[2] عايد عبد الله العصيمي،**المرجع نفسه**،ص55.

[3] ناصر مراد،"**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد46،مصر ،2009،ص 107.

3-المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات : حوكمة الشركات تعرف على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة والنزاهة والشفافية وترتكز حوكمة الشركات على [1] :

-السلوك الأخلاقي:أي ضمان الإلتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

-تفعيل دور أصحاب المصلحة كالهيئات الإشرافية العامة للمنظمة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمنظمة.

-إدارة المخاطر.

ولكن تبقى كل من المسؤولية الاجتماعية و الحوكمة قضيتان كل واحدة مستقلة عن الأخرى ولكل واحدة معايير وقواعد خاصة بها غير أن هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية قضية تابعة للحوكمة،بينما يرى البعض أن الحوكمة الجيدة هي من مكونات المسؤولية الاجتماعية.

4-المسؤولية الاجتماعية ومواطنة الشركات :

وتعني المشاركة الفعالة في البرامج التعليمية و الإلتزام بحماية البيئة والمشاركة بالوقت والجهد من أجل تحسين ظروف المجتمعات، إلى جانب العمل وفقا لمبادئ الشفافية والمسؤولية،وإنتاج السلع والخدمات الآمنة ذات الجودة العالية ويجب أن تصبح المواطنة الصالحة للشركات ممارسة منتظمة كما يجب أن تصبح جزءا من ثقافة المنظمة[2].فهذا المفهومان قريبان جدا إلى درجة التطابق فغالبا ما يستعملان للدلالة على نفس المفهوم.

المطلب الثاني :التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية بشكل متسارع وتأثر بالمتغيرات السياسية و الإقتصادية التي سادت في فترة نشؤه،حيث إرتبط نشوء فكرة المسؤولية الإجتماعية خلال مرحلتها الأولى مع قيام المشاريع الصناعية وإعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا هو تعظيم الأرباح،ولكن الجانب

[1] طارق عبد العال حماد،**حوكمة الشركات :المفاهيم،المبادئ، التجارب"تطبيقات الحوكمة في المصارف"**،مصر:الدار الجامعية،2005،ص3.

[2] نجم عبود نجم ،**البعد الأخضر للبيئة المسؤولية البيئية لرجال الأعمال،مرجع سبق ذكره** ،ص412.

القانوني كان يكبح جماحهم في تحقيق هذا الهدف،وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين غير أنها لم تستمر أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بدايات القرن العشرين وبشكل خاص تجاه مشكلات ندرة الموارد وانخفاض الأجر وظروف العمل السيئة وضغوط النقابات كل هذه المشكلات لفتت الأنظار إلى وجود منظور آخر للمسؤولية الإجتماعية لا يرتبط بتعظيم الأرباح[1].

كما طورت المنظمات ممارسات جديدة خلال هذه الفترة حيث تم وضع نهج لدعم التواصل والعلاقات العامة ورعاية التبرعات والأنشطة الخيرية ،غير أن هذا التطور تجمد خلال الثلاثينات من القرن الثامن عشر بسبب عدم ثقة الناس في المنظمات،خصوصا عقب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة1929 في ظل هذه الظروف أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية موضوعا لازما،وقد ساهم رجال الأعمال خلال الحرب العالمية الثانية في المجهود الحربي وتعاونوا مع الحكومة،فاستعادت المنظمات مكانتها بين الجمهور الأمريكي واستفاد الكثير من المسيرين من هذا المناخ الإجتماعي الملائم للتعبير علنا عن مسؤولياتهم الإجتماعية وظهرت هذه الأخيرة بوضوح باعتبارها "مؤشرا هاما لشرعية المنظمات وشرعية النظام الرأسمالي بعد 1945[2].

حيث يعتبر كتاب **Howard R. Bowen**وعنوانه (المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال) الصادر1953 هو نتاج ما ميز هذه الفترة من نقاشات بخصوص المسؤولية الإجتماعية،الذي عرف في كتابه المشار إليه المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بـ "الإلتزامات التي يتعين عليهم الوفاء بها فيما يتخذونه من قرارات تمس مقاصد المجتمع وقيمه العليا وتتفق مع ضمير المجتمع وقد جاء هذا التعريف واسعا فضفاضا،لأنه لم يحدد مجالات معينة لهذه المسؤولية الاجتماعية أو أسلوب ممارستها [3].

---

[1] ثامر ياسر البكري،**مرجع سبق ذكره**،ص ص18-19.

[2] وهيبة مقدم ،**تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية ،دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير ، جامعة وهران :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014)،ص ص67-68.

[3] ابراهيم قدري،**مرجع سبق ذكره**،ص35.

ويعود الفضل ل(**Bowen**) في التمهيد للعديد من الدراسات الهامة في الستينات والسبعينات،حيث جاءت مساهمة (**keith Davis**) مابين 1960و1970 من خلال فكرة القانون الحديدي للمسؤولية الإجتماعية،ويقوم هذا القانون على التلويح بالتشريع لإخبار منظمات الأعمال بأن عليها الالتزام بمسؤوليتها الإجتماعية،وفي حالة عدم تبنيها للمبادرة الطوعية فسيتم فرضها بالقانون[1].

تطور الأمر في السبعينيات وبدأ استخدام مصطلح (منظمات الأعمال) بدلا من (رجال الأعمال) في هذه الفترة أيضا ظهرت نظرية أصحاب المصلحة والذي شملوا كل من يتعامل مع منظمة الأعمال وليس فقط حملة الأسهم مثل:العاملين،العملاء ومؤسسات المجتمع وغيرهم[2].

أما خلال فترة الثمانينات فقد كثرت الدراسات التي تهدف إلى تحديد المقصود من المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وتلك التي تربط بين الإلتزام الإجتماعي والأداء الإقتصادي، وإزداد الإهتمام مع بداية التسعينيات خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنميةسنة1992 بالتزامن مع تطور مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاث الإقتصادية و الإجتماعية والبيئة،بدأت مرحلة جديدة في تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ،نتيجة لزيادة الوعي العام بقضايا المجتمع والبيئة والتنمية[3] .

إلا أننا نجد البعض قد عرض المسؤولية الإجتماعية بالبعد الخارجي، باعتباره أكثر أهمية كونه يرتبط بالزبائن والمنافسين والحكومة والموردين وجماعات الضغط الخارجي البيئة الإجتماعية والصحفية والسياسية وغيرها،مهملا الجانب الداخلي المتعلق بالعمال و ظروف العمل و الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية لهم ، حيث أن تلاقي هذين البعدين في المؤسسة الإجتماعية (الداخلي والخارجي) إزداد تجسدا على أرض الواقع في منظمات الأعمال بأساليب وآليات وطرق مختلفة ما جعل المرحلة الراهنة(مرحلة

[1] وهيبة مقدم ،**مرجع سبق ذكره**،ص 69.

[2] نجم عبود نجم،**مرجع سبق ذكره**، ص128.

[3] عايد عبد الله العصيمي،**مرجع سبق ذكره**،ص19.

الاقتصاد المعرفي وثورة المعلومات)أصبحت أغلب منظمات الأعمال -في العالم الغربي على الأقل- تمتلك مدونات أخلاقية تؤطر النظرة الإجتماعية وجوانب تبنيها تجاه مختلف أصحاب المصالح[1].

المطلب الثالث :النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

أولا- النظرية الوسائلية أو النظرية النيوكلاسيكية :

ورائد هذه النظرية الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان(Milton Friedman) الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، تقوم هذه النظريات على فكرة أن الشركة ما هي إلا أداة لخلق الثـــروة (معبراً عنها بالأرباح) وأن هذا يمثل المسؤولية الإجتماعية الوحيدة للشركة ،وتركز هذه النظريات على إستخدام أنشطة المسؤولية الإجتماعية لتحقيق الأهداف الإقتصادية للشركة ، وذلك مثل تعظيم قيمة حملة الأسهم أو تحقيق المزايا التنافسية للشركة أو التسويق النسبي[2] .

هنا يمكن القول أن هاته النظريات لم التعطي التفسير الشامل للمسؤولية الإجتماعية بل أهملت مختلف الجوانب الأخرى المتعلقة بها كما إرتبطت بالربح المادي للمؤسسة فقط.

ثانيا- النظرية السياسية :

تركز هذه النظرية على قوة أعمال الشركة داخل المجتمع وإستخدام المسئول لهذه القوة في الساحة السياسية ، وتقترح هذه النظرية أنه على الشركة الأخذ في الإعتبار المجتمع الذي تعمل فيه ومن ثم البحث عن أفضل الطرق التي تؤدي إلى صياغة قيم وأهداف الشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين هذا المجتمع وتتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل منها مؤسسية الشركة ونظرية العقد الاجتماعي المتكامل ومواطنة الشركة[3].

ثالثا- النظرية التكاملية:

---

[1] نعمة عباس الخفاجي،طاهر محسن الغالبي،**مرجع سبق ذكره**، ص292.

2 خولة طلحي، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر**، رسالة تكميلية لنيل شهادة الماستر ،تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، السنة الجامعية، 2014 -2015 ،ص 29.

[3] عايد عبد الله العصيمي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 13.

ترتكز هذه النظرية على تكامل أعمال الشركة مع المطالب الإجتماعية حيث تعتمد الشركة في نشاطها على المجتمع فيما يتعلق باستمراريتها ونموها، وحتى بالنسبة لوجود الشركة نفسها ، ومن ثم فإن نجاحها يعتمد على هذا المجتمع. وتتضمن هذه النظرية مجموعة من المداخل منها إدارة المشكلات ومبدأ المسؤولية العامة وإدارة أصحاب المصالح والأداء الإجتماعي للشركة.

رابعا– نظرية أصحاب المصالح:

أشاع فريمان ولأول مرة، في سنة 1984 تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير إلى العديد من المجموعات ذات الإهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.فنجد أن العديد من البحوث الحديثة تسند المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال[1].

خامسا– النظرية الأخلاقية:

تعتمد هذه النظريات على فكرة أن العلاقة بين الشركة والمجتمع تعتمد ضمنياً على القيم الأخلاقية ، ومن ثم فإنه يجب على الشركة أن تقبل بالمسؤوليات الإجتماعية باعتبارها إلتزام أخلاقـي يفوق أي اعتبار آخر ،كما أن المطالب الإجتماعية تعزز العلاقة بين الشركة والمجتمع وبناءا على ذلك تركز هذه النظريات على فعل ما هو ضروري لإيجاد مجتمع أفضل، وتتضمن هذه النظريات مجموعة من

[1] وهيبة مقدم،**مرجع سبق ذكره**، ص76.

المداخل منها نظرية أصحاب المصالح المعيارية والحقوق العالمية والتنمية المستدامة ومنهج تحقيق الصالح العام [1].

المبحث الثاني :مبادئ و أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ التي اختلف المفكرين في وضعها ،و إن هذه المبادئ هي التي تحقق أبعاد المسؤولية الاجتماعية و نجاحها متوقف على الدور ال\ي تلعبه أطراف هذه المسؤولية ، و هذا ما سيتطرق له هذا المبحث.

المطلب الأول : مبادئ المسؤولية الاجتماعية

اختلفت لدى الباحثين المبادئ التي يمكن وضعها للمسؤولية الإجتماعية للشركات بإختلاف الرؤيا التي ينظر بها هؤلاء الباحثين للمسؤولية الإجتماعية و يترجم ذلك تعدد المفاهيم التي سبق لنا ذكرها،ومن أهم المبادئ و أشمالها تلك التي وضعتها المنظمات الدولية،فقد إتفقت كل من منظمة الأمم المتحدة،و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية و البنك الدولي عل المبادئ التالية[2]:

. التنمية و التطور في كل المجالات التي تحقق منافع اجتماعية.

. الشفافية في التخطيط و تنفيذ العمليات.

. الأداء المبني على الأهداف القابلة للقياس.

. مكافأة الأداء الجيد ،و تأنيب الأداء الضعيف.

. المرونة و الإبداع لتحقيق الأهداف.

. تفعيل أدوات المراقبة و التقارير .

. استمرارية التطور

[1] عايد عبد الله العصيمي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 14.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 23.

أما المنظمة الدولية للتقييس (الإيزو ISO)فقد وضعت مجموعة من المبادئ كما يلي[1]:

المبدأ الأول :الإستدامة :تُعنى الإستدامة بالآثار التي تتركها التصرفات التي تحصل بالوقت الحاضر على الخيرات المتاحة في المستقبل، حيثُ أن الموارد التي تستغل في الوقت الحاضر لن تكون متاحة للإستخدام مستقبلاً، وذلك بسبب الكمية المحدودة من هذه الموارد.لهذا السبب ينبغي توفر بدائل لإنجاز الوظائف المنجزة حالياً بواسطة هذه الموارد، وفقاً لذلك تتطلب الإستدامة قيام المجتمع بإعادة إنتاج الموارد المستخدمة من جديد، وعلى إعتبار أن المنظمة جزء من النظام الإقتصادي والإجتماعي الموسع يجب أن تأخذ هذه الآثار بالحسبان، ليس فقط من أجل مقاييس التكلفة والقيمة في الحاضر ولكن من أجل مستقبل المنظمة نفسها .و يمكن أن تقاس الإستدامة بالمعدل الذي تستهلك به الموارد من قبل المنظمة بالنسبة للمعدل الذي يمكن أن يعاد به إنتاج هذه الموارد[2].

المبدأ الثاني :المساءلة :تعني المساءلة إعترافات المنظمة بآثار أعمالها على البيئة الخارجية بالإضافة إلى البيئة الداخلية للمنظمة، وبالتالي من المفترض أن تتحمل مسؤولية هذه الأثار،وليس فقط تجاه ملاك المنظمة و بجانب قبول هذه المسؤولية يجب أن تعترف المنظمة أن أصحاب المصالح الخارجيين يملكون القدرة اللازمة للتأثير على الطريقة التي تعمل بها، وبهذا تستوجب المساءلة تطوير مقاييس كمية مناسبة للأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة وتوثيق النتائج التي تبين هذا الأداء وتوضح أعمال المنظمة بالكامل .وبالطبع سينتج عن تطوير سجلات وتقارير هذا الأداء تكاليف تقع على عاتق المنظمة ولكن أيضاً ينتج عنها بعض المنافع كقابلية استعمالها في عملية صنع القرار .

المبدأ الثالث :الشفافية: تعني الشفافية كمبدأ الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على الآثار الخارجية لأعمال المنظمة من خلال تقاريرها، وأن الحقائق المتعلقة بهذه الآثار ظاهرة في هذه التقارير ومتاحة لكافة مستخدمي المعلومات، تُعتبر الشفافية مهمة جداً للأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات لأنها تَفتقر للتفاصيل والمعرفة والخلفية المتوفرة لدى الأطراف الموجودة داخل المنظمة .

[1] إبراهيم قدري، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 45 .

المبدأ الرابع :السلوك الأخلاقي:يقصد من هذا المبدأ أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، ويُبنى سلوكهاعلى أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والإلتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية،و ينبغي على المنشأة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية،وتحديد وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلاءم مع غرضها وأنشطتها[1].

المبدأ الخامس :إحترام مصالح الأطراف المعنية : يقصد من هذا المبدأ أن تحترم المنشأة وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية، على الرغم من أن أهداف المنشأة قد تكون مقصورة على مصالح مالكيها أو أعضائها أو عملائـها أو عناصرها الأساسية، إلا أن الأفراد أو الجماعات الأخرى يجوز أن يكون لهم حقوق ومطالبات أو مصالح معينة ينبغي أن تؤخذ في الإعتبار.

المبدأ السادس :إحترام سيادة القانون :يقصد من هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن توافق على إحترامها لسيادة القانون بشكل إلزامي كما يقصد بسيادة القانون هيمنته بحيث أنه لا يحق لأي فرد أو منشأة أن يكون فوق القانون.

المبدأ السابع :إحترام المعايير الدولية للسلوك :يقصد من هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن تحترم المعايير الدولية للسلوك مع الإلتزام بمبدأ إحترام سيادة القانون، في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة،فينبغي على المنشأة أن تسعي جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك.

المبدأ الثامن :إحترام حقوق الإنسان :يقصد من هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان وينبغي أن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها .

المطلب الثاني :أبعاد المسؤولية الاجتماعية

[1] Hakima HALES , **Essai d'analyse de la responsabilité sociale des entreprises en Algérie Cas de la wilaya de Bejaïa**, mémoire de fin de Cycle Pour l'obtention du diplôme de Master en Sciences de gestion ,université de Bejaïa: Département des Sciences de gestion, faculte des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestions, , juin2014, p31.

تهدف المسؤولية الإجتماعية لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بالبيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة و مختلف الأطراف التي تتعامل معهم على حسب كل طرف من هذه الأطراف :

➢ **المسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع المحلي**: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه و تعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، و التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور و الحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات و التقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الإحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية و العلمية، رعاية الأعمال الخيرية[1].

➢ **المسؤولية الإجتماعية اتجاه الزبائن**: تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار و نوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، و تقديم منتجات صديقة و آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشان المنتج واستخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، و الإلتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، و الإلتزام بعدم خرق قاعد العمل مثل الإحتكار[2].

➢ **المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة**: حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة[3].

➢ **المسؤولية الإجتماعية اتجاه المساهمين**: تعظيم قيمة السهم و تحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة[4].

---

[1] عايد عبد الله العصيمي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 1.27

2 عروة محاد، **دور بطاقة الأداء الوتوازى في قياس وتقيين الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية دراسة مقارنة بين ملبنة** الحضْنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف،رسالة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم الاقتصاد و علوم التسيير (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير)، 2011 ،ص36.

[3] قادري فلاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[4] وهيبةٌ مقدم ،**مرجع سبق ذكره** ،ص79 .

- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين:** و تتضمن إحترام قوانين العمل، و ضمان حق العامل في التدريب و التكوين المستمر، و حقوقه النقابية، و إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل.

المطلب الثالث :أطراف المسؤولية الاجتماعية

إن أطراف المسؤولية الاجتماعية هم الجهات الذين لهم علاقات تأثر أم تأثر بالمسؤولية الاجتماعية و هم كما يلي:

أولا–الحكومات: إن علاقة الحكومات بالمسؤولية الإجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ،ففي الدول النامية مثلا ذات التوجه نحو تحرير الإقتصاد عملت بعض الحكومات في هذه الدول على إعداد أنظمة ذات تأثير على تطبيقات المسؤولية الإجتماعية للشركات في حين إكتفى البعض الأخر بالتلويح بفرض أنظمة في هذا الإتجاه[1].

أما في الدول المتقدمة فإنها تدرك أن النقص في الأنظمة هو أمر جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر لكن هذا في المقابل سيدفع الدول الأخرى التي تتنافس على جذب الإستثمار إلى خفض معاييرها ليبدأ بعد ذلك السباق إلى القاع لكن ما يكبح جماح هذا السباق و يعزز موقف الدول المتقدمة هو قوة تأثير المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني التي تنشط لتشكل ضغوط على الشركات للإلتزام بالأنظمة و المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية.

ثانيا–المنظمات غير الحكومية :نهجت المنظمات غير الحكومية دور المراقب و المتابع لممارسة الشركات لمسؤوليتها الإجتماعية و قد سعت المنظمات غير الحكومية إلى التأكيد أنها تمثل عناصر من المجتمع المدني تفاوض نيابة عنه.

[1] عايد عبد الله العصيمي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 27.

ثالثا–الشركات :تتملك الشركات نظام نظري كأساس للمسؤولية الإجتماعية إلا أن حدود المسؤولية الإجتماعية لم تكن واضحة ،و ظل التباين حول مدى مبادرات و ممارسة الشركات للمسؤولية الإجتماعية ،غير أن ذلك لم يمنع هذه الشركات من القيام بمسؤولياتها الإجتماعية إنطلاقا من إدراكها أنها تحقق لها بعض المميزات مثل :

- تحسين السمعة لدى أصحاب المصالح .
- إستقطاب العاملين المتميزين .
- تحسين الموقع في الأسواق تعزيز كفاءة العمليات.
- تخفيض التكلفة.

و مهما كانت الدوافع للشركات فإن إنخراطها في المسؤولية الإجتماعية ضرورة إقتصادية وإجتماعية لابد منها أمام التغير و التطور المستمر الذي تشده الأمم في مختلف المجالات[1].

رابعا–المجتمعات : في إطار المسؤولية الإجتماعية يبقى الصراع بين الحكومات و الشركات والمنظمات غير الحكومية من أجل المجتمع، لذلك يكون التحدي أمام أي مجتمع كانت عنده الرغبة في إتخاذ قرار حيال مقترح خطة للتنمية من قبل شركة ما هو من يقود التفاوض؟و كيف يمكن تمثيل جميع فئات المجتمع،و في هذا الصدد يمكن أن تقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة لتزويد المجتمع بالمهارات اللازمة للتفاوض و إدارة الأزمات لإيصال الصوت و توجيه أجندة الشركات لمسؤولياتها الإجتماعية نحو قضايا ذات أولوية للمجتمع[2].

المبحث الثالث :نماذج دولية في المسؤولية الاجتماعية

من دولة إلى أخرى تختلف التجارب الدولية في مجال المسؤولية الإجتماعية،ويمكن أن يظهر هذا الإختلاف أيضا من منظمة إلى أخرى حتى داخل البلد الواحد .ومما لا شك فيه أن درجة ممارسة برامج

[1] عايد عبد الله العصيمي،**مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 26.

المسؤولية الإجتماعية ينتشر بشكل أكبر في الدول المتقدمة كونها تحتوي على أكبر منظمات الأعمال العالمية.لالشيئ كون أن هذه الأخيرة تملك رؤوس أموال ضخمة وأرباح كبيرة ،وإمتلاكها أيضا لخبرات ومهارات كبيرة في مختلف المجالات.غير أننا مانجده في مقابل هذا أن منظمات الأعمال في الدول النامية لاتهتم بمجال المسؤولية الإجتماعية وذلك لسبب عدم وجودثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى معظم المنظمات العربية وكذا لغياب ثقافة العطاء للتنمية إذ أن معظم جهود المنظمات تنحصر في أعمال خيرية دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي بشكل جدري ومستدام .فمن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى بعض التجارب الدولية في مجال المسؤولية الإجتماعية:

المطلب الأول :التجربة اليابانية

إهتمت اليابان بالمسؤولية الإجتماعية بداية من منتصف 1990 أين بدأ عدد متزايد من المنظمات اليابانية بحلول أواخر السنة المذكورة بدأ مصطلحISO14001 تطوير نظم الإدارة البيئية وذلك للحصول على شهادة الإدارة البيئية ينتشر في المنظمات اليابانية،وبدأت بإعداد التقارير البيئية للكشف عن جهودها في مجال الإدارة البيئية.والملاحظ في السنوات الأخيرة أنه إزداد إهتمام المنظمات اليابانية بالمسؤولية الإجتماعية فبادرت العديد من منظماتها إلى نشر تقارير عن المسؤولية الإجتماعية مما قد نتج عنه قدرا من الوعي بأهمية المسؤولية الإجتماعية لدى المنظمات اليابانية. وظهر هذا جليا من خلال إطلاق اتحاد الأعمال الياباني والذي يمثل أكبر رابطة تجارية لنقاشات حول إدارة المسؤولية الإجتماعية في 2003.ونجد أن النموذج الياباني للمسؤولية الإجتماعية قد تشكل من ثلاث مقاربات نظرية تقوم على :الأخلاق،أصحاب المصلحة ،الإستدامة[1].

المطلب الثاني:التجربة الفرنسية

تميز واقع المسؤولية الإجتماعية في فرنسا بداية بوضع سياسة الإلزام وفرضت على الشركات التقيد بسلوكيات وممارسات ذات مسؤولية تجاه المجتمع والبيئة،وبذلك فإن الحكومة الفرنسية قد وضعت الشركات في نموذج(Frederick2006) (الشركةالمواطنة) الذي يشير إليه والذي يعد الشركة مواطنا صالحا وشريكا سياسيا نحو المجتمع مما يدعو الشركات لتبني أسلوب الشفافية والإفصاح الذي يعكس إلتزامها وسلوكها نحو المجتمع.وإنطلقت الحكومة الفرنسية فعليا نحو سن تشريعات تنظيم المسؤولية الإجتماعية للشركات سنة2000 من خلال طرح قانون (تنظيمات الإقتصاد الجديد)والذي تنص من

[1] وهيبة مقدم، **مرجع سبق ذكره** ،ص203.

خلاله الحكومة الفرنسية على إلزام الشركات بتقرير سنوي يشمل مايقارب 134 مؤشرا ومقياسا توضح جهود وسياسات الشركات نحو موظفيها،المجتمع،البيئة ويشمل التقرير المجالات التالية:الإقتصادفي الطاقة،معالجة النفايات،أثر النشاط على السكان المحليين،مستويات الأجور،توظيف ذوي الإعاقة،العناية بالسلامة والصحة،خدمة المجتمع.....الخ[1].

ومن السنة نفسها أقرت فرنسا (قانون إدارة المخاطر) الملزم للشركات بتحقيق الوقاية من الأخطار،المسؤولية المدنية،تعويض الضحايا.إظافة إلى (قانون الأمن المالي)والذي يلزم الشركات بتقديم تقرير توضح فيه تحضيراتها ووسائل سيطرتها على أعمالها في حال الأزمات،والكوارث.وإستمرت فرنسا من توسيع دائرة الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية وأصبحت تتطور ماإنعكس على بعض التغييرات الجوهرية لدفع عجلة تطوير المسؤولية الإجتماعية في إطار الإستدامة ومن هذه التغيرات في 2002 أي إعادة تسمية(وزارة البيئة)ب(وزارة البيئة والتنمية المستدامة) وأنشأت أيضا (المجلس الوطني للتنمية المستدامة)سنة2003 أين أعقب هذا إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة والتي كان هدفها تحقيق التنمية الإجتماعية والبيئية من مسؤوليات الشركة.وفي سنة 2004 أنشأت الحكومة الفرنسية شبكة إلكترونية وطنية تضم 400 منظمة ماجعلها أكبر تجمع عالمي لتوسيع نطاق الإهتمام والوعي بالمسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال .مع العلم أن وزير البيئة والتنمية المستدامة هو اللاعب الرئيسي في دائرة صنع القرار في الحكومة الفرنسية لتنشيط وتبني ممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات ،ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل قامت بإعداد مشروع قانون يتعلق بالالتزام الوطني اتجاه البيئة تم عرضه في 2009 وهو يركز على أهمية أن تكشف المنظمات على الآثار التي تتسبب فيها نشاطاتها بيئيا واجتماعيا.ونتيجة لما بذلته الحكومة الفرنسية من دور فاعل لتعزيز المسؤولية الإجتماعية للشركات فإن هذه الأخيرة لم تعد كما كانت من قبل،حيث باتت الشركات الفرنسية تهتم بمسؤولياتها الإجتماعية وجعلتها من ضمن أستراتيجياتها وتوجهت نحو الإستثمار الإجتماعي[2].

[1] عايد عبد الله العصيمي،**مرجع سبق ذكره**،ص 40.

[2] عايد عبد الله العصيمي،**مرجع سبق ذكره** ،ص44.

المطلب الثالث:التجربة القطرية

تعد قطر من الدول التي تعمل على تشجيع تبني القطاع الخاص لممارسات المسؤولية الإجتماعية وتجلى ذلك من خلال عقدها لمؤتمرين للمسؤولية الإجتماعية للشركات،حيث إنعقد المؤتمر الأول للمسؤولية الإجتماعية في 2009/02/24 والذي حضره حوالي 350 من كبار رجال الأعمال ومدراء الشركات والبنوك ومسؤولين وخرج المؤتمر بعدة توصيات منها:

- إطلاق مؤشر قطري للمسؤولية الإجتماعيةلمنظمات الأعمال.

- النظرة إلى موضوع المسؤولية الإجتماعية بوصفه خيارا اقتصاديا وبيئيا أمام الحكومات والمنظمات الأعمال القطرية.

- نشر ثقافة المسؤولية الإجتماعية كخيار استراتيجي في مجتمع الأعمال العام والخاص.

كما انعقد المؤتمر التاني في 2009 معتمدا تطبيق معايير المسؤولية الإجتماعية للمنظمات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة وكان هدف المؤتمر وضع الأسس اللازمة للانطلاق في تطبيق مبادئ المسؤولية الإجتماعية للمنظمات القطرية والخروج منه بتوصيات تخدم تطبيق هذه المعايير محليا أين تم الإعلان من خلال هذا المؤتمر عن توجهات لإنشاء جهاز يعنى بموضوع المسؤولية الإجتماعية للمنظمات في قطر تماشيا مع سياسة الدولة الرامية لإعتماد مداخيل القطاع الخاص لضمان استدامة استفادة الأجيال المقبلة من ثروتي النفط والغاز.ومن التجارب القطرية في هذا المجال نذكر تلك التي تقوم بتشغيل مرافق إنتاج لمعالجة وتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وشملت مبادرتها مايلي[1]:

- أنشأت الشركة صندوق خيري اسمه (صندوق الخير)فهذا الصندوق يقدم الدعم المالي والعملي والمساعدة للمتواجدين في قطر من جميع الجنسيات كما يوفر أيضا الدعم للمحتاجين

[1] وهيبة مقدم،**مرجع سبق ذكره**،ص213

– وفي مجال التعليم فقد أطلقت قطر مبادرة للمتطوعين من الموظفين تمثلت في (حملة أحضر كتابا)أين تبرعت الشركة أعلاه بمئات الكتب العربية والإنجليزية لمدرسة(عبد الله بن علي المسند) المستقلة بالذخيرة.

– وفي المجال البيئي تم الإعلان سنة 2010 عاما للبيئة أين اشتمل على سلسلة من المبادرات البيئية المتعلقة بحماية البيئة وفي هذا إطار أصدرت الشركة سلسلة "لحظات من البيئة" ختى تتزامن مع أحداث وفعاليات عالمية مثل يوم المياه العالمي وساعة الأرض العالمية[1].

[1] وهيبة مقدم،**مرجع سبق ذكره**،ص214.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نخرج بالنتائج الآتية:

- لا يقاس نجاح الشركات و المؤسسات بالمنافع الاقتصاد دية و الربحية التي تقدمها و حسب بل بات من الضروري مساهمتها مع الدولة في تنمية المجتمع.
- تعمل المؤسسات من خلال المسؤولية الاجتماعية على كسب رضا المحيط الدائر بها من خلال القضاء على العديد من الأزمات التي يمكنها أن تعترض المجتمع و الشركة على حد سواء.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة فاعلة في المساهمة في تفعيل وتطوير التنمية.
- بات التنافس بينها في مجال الاستثمار الاجتماعي مصبا لمواجهة المشكلات الاجتماعية وابتكار الحلول لها.

الفصل الثاني

واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في الجزائر

تمهيد:

إن مبادرات المسؤولية الاجتماعية في أي دولة تتميز بصيغة الطوعية لكن هذا لا ينفي بحال من الأحوال ضرورة إيجاد إلزام قانوني بإمكانه دفع المؤسسات إلى ممارسة دورها اتجاه المجتمع المتواجدة ضمنه ،و المساهة في عملية التنمية الاجتماعية و حماية البيئة و احترام القوانين العامة،و ينطبق هذا أيضا على الشركات النفطية التي تنشط على مستوى الجزائر ،الوطنية منا أو الأجنبية لذى سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية ، و تقييم درجة التزامها بها، و مستوى الإلزام ضمن التشريعات و المؤسسات الجزائرية.

المبحث الأول :الشركات النفطية في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات و قررت الدولة انشاء شركة سوناطراك الشركة الوطنية الوحيدة المتحكمة في هذا القطاع و هي تمثل السيادة الوطنية، و هذا لا يعني أبدا رفض الشراكة في هذا الاطار ،فقد تم فتح باب الاستثمار للشركات الأجنبية و ذلك عن طريق مشاريع مشتركة مع شركة سوناطراك و وفقا للقانون الجزائري الذي شهد تغييرات مختلفة في هذا الاطار و تعدد أنواع عقود الشراكة ،فمن خلال هذاالمبحث سنتعرف على شركة سوناطراك و أنواع عقود الشراكة التي ربطتها بالشركات الأجنبية .

المطلب الأول مدخل عام لشركة سونطراك

سوناطراك هي المؤسسة الوطنية للبحث و التنقيب و الاستغلال و نقل المحروقات أنشأت في 31 /12/ 1963 ، شركة سونطراك الشركة الوطنية الوحيدة المتحكمة في هذا القطاع ، هي تمثل السيادة الوطنية،و تتمثل أنشطتها الرئيسية في التنقيب و الإنتاج و النقل عن طريق الأنابيب و تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها بتبنها لإستراتيجية متنوعة ، كما تتوسع سونطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقة الجديدة و المتجددة تحلية مياه البحر ،البحث و التعدين[1].

[1] وهيبة مقدم ، **مرجع سبق ذكره**،ص255

في 1971/02/24 تم تأميم قطاع المحروقات من طرف السلطة العمومية الجزائرية فأصبحت سونطراك بذلك يد هذه السلطة على القطاع،وفي 1981 أعيدت هيكلتها وفقا للتطورات الحاصلة لاسيما الإقتصادية منها، وتم إنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية.وتداوالت التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى أصبحت شركة من المنظور القانوني ،ومجمع طاقوي من المنظور الإقتصادي ذات أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي(105 مؤسسة على المستوى الوطني و49 على المستوى الدولي) في عدة دول أهمها:البيرو،انكلترا، اسبانيا، إيطاليا، مالي، النيجر، مصر، ليبيا1.

كما يبلغ عدد عمال "سوناطراك" اليوم 49 ألف عامل، 60% منهم يعملون في الجنوب الجزائري، كما يقدر رقم أعمالها بقرابة 90 مليار دولار سنة 2016 و تتميز بكونها[2]:

أ- أول شركة نفطية وغازية في إفريقيا.

ب- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط.

ج- ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع(GPL).

د- خامس مصدرفي العالم للغاز الطبيعي المميع(GNL).

هـ- خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.

و- سادس شركة عالميا من حيث إحتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي.

ي- كشركة بترولية في المرتبة الثانية عشرة والخامسة والعشرون من حيث عدد الموظفين.

إن الشكل القانوني الحالي لمنشأة سوناطراك، يؤكده قانون المحروقات رقم 05-07المؤرخ في 28أفريل 2005والمعدل و المتمم بالأمر رقم 06-10في 29يوليو ، 2006 الذي ينص على

[1] شريف بوقصبة ،**انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة شركة سونطراك**، أطروحة دكتورا غير منشورة،(جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2016/2015)،ص 146

[2] - سوناطراك : التعريف بالمؤسسة، في http//www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref..html 01/04/2019

تعويض مصطلح"سوناطراك، شركة ذات أسهم" بمصطلح " المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم "[1].

وللتأكيد على العلاقة الجديدة وتدعيم دور الدولة في مراقبة النشاط البترولي ونشاط شركة سوناطراك،تم حسب القانون الجديد المشار إليه إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما [2]:

- أولا: **وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات"** :سلطة ضبط المحروقات " **ARH** حيث تسهر على احترام التنظيم المطبق على النشاطات والتنظيم المتعلق بالتعريفات،والسهر على تطبيق المعايير والمقاييس المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وغيرها من الإجراءات التنظيمية والتقنية،وكذلك منح إمتيازات النقل بالأنابيب.

-ثانيا: **وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات " :ألنفطALNAFT "**

ومهمتها ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات،وتسليم رخص التنقيب وطرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال ومراقبة تنفيذ العقود، كما تقم أيضا بتحديد وجمع الرسوم ودفعها للخزينة العمومية[3].

وبذلك أصبحت مهام قطاع المحروقات الجزائري والممثل في الشركة الوطنية سوناطراك عديدة ومتنوعة،حيث عرفت تطورات وتحولات كثيرة، و أصبحت تعمل على تحقيق المهام التالية:

-التنقيب على المحروقات و استغلالها.

-تطوير شبكات نقل المحروقات، تخزين، شحن، استغلال و تسيير هذه الشبكات.

-بيع الغاز الطبيعي و معالجته.

- تحويل و تكرير المحروقات و تسويقها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،رقم43 الصادرة بتاريخ 04 رجب من عام 1427 هـ الموافق ل30يوليو من سنة 2006 الحاملة للأمررقم 06-10المؤرخ في 03رجب من عام 1427هـ الموافق ل29يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون 05-07.

[2] ا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون05-07 المتعلق بالمحرقات المؤرخ في 2005/07/28، الجريدة الرسمية،العدد 50لسنة2005ص 9-12.

[3] - مصطفى قوارح،نعوم عمار،**الإستثمار الأجنبي وتأثيره على قطاع المحروقات في الجزائر**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: إقتصاد بترولي، 2012-2013)،ص47.

-تنمية مختلف النشاطات المشتركة في الجزائر و في الخارج مع شركات جزائرية و أجنبية والاشتراك في رأس المال و في القيم المنقولة الأخرى.

-تمويل البلاد بالمحروقات على المدى المتوسط و البعيد.

-دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل له فائدة على مجمع سوناطراك.

المطلب الثاني: فروع شركة سونطراك .

حتى يتضح النشاط الصناعي لشركة سوناطراك وتعرف فروعها لابد من الولوج أولا لمعرفة أنشطة المنبع والمصب اللذان من خلالهما تتجلى فروع سوناطراك أكثر فأكثر،**فأنشطة المنبع** تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية،وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والإقتصادية ،الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية سواء من ناحية كمية النفط وانواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك إقتصادية استغلاله أما **أنشطة المصب** فهي تأتي مباشرة بعد أنشطة المنبع وتعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه وهي ترتكز على الجانب الأقتصادي والصناعي أكثر منه الجانب النظري والمعرفي وهي كالاتي:

أولا-الأنشطة الخلفية (أنشطةالمنبع) : تمتلك سوناطراك في نشاط المنبع عبر شركتها القابضة للخدمات النفطية وشبه النفطية SPPالفروع التالية[1]:

1-المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و العمرانEntreprise Nationale de Génie Civil et Batiment (GCB): تمتلك سوناطراك 100% من رأس مال مؤسسة **GCB**،المنشأة سنة 1981 هذه المؤسسة تساهم في تطوير القطاع الجزائري للمحروقات بالعمل ضمن ميادين الهندسة المدنية الصناعية،

[1] – إلياس بن ساسي ، **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة – حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب** ، رسالة ماجستَير،(جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2003)، ص188 .

الهندسة المدنية لأنابيب نقل الغاز (pipe) بناء الطرق ومساحات ومدارج الدخول في المنشآت البترولية، بناء المسطحات الآبار والسفن الكبرى [1].

2-المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) Entreprise Nationale de Géophysique:

وهي فرع تابع لسونطراك بنسبة 51%من رأس المال، ففرع ENAGEOيتميز بخبرة 35سنة فينشاط دراسة الزلازل بالنسبة للجزائر كما في البلدان الأجنبية الأخرى ،هذه المؤسسة تجهزت بـ 14فريق للمسح الزلازلي سنة 2009 و بتقنيتي معالجة من أجل ترجمة المعطيات الزلزالية (2Dو 3D لمقاطع الآبار) [2].

3-المؤسسة الوطنية للحفر Entreprise Nationale de Forage(ENAFOR):

هي شركة تابعة لسوناطراك بنسبة 100%وقد أنشأت سنة 1981تقوم المؤسسة الوطنية للحفر بانجاز أعمال الحفر و الأعمال الملحقة ،و تتمكن ENAFORعلى معرفة لأكثر من 3 عشريات في ميدان التنقيب وتستغل حظيرة بـ 34آلة سنة 2008 بمعدل استخدام بلغ 907متر/آلة -شهر4- .

المؤسسة الوطنية للخدمات التابعة للآبار Entreprise Nationale des Services aux Puits (ENSP):

كذلك هي شركة تابعة لسوناطراك بنسبة 100%تغطي العمليات المرتبطة بنشاطات الحفر و استغلال الآبار المنتجة للبترول،و مؤسسة **ENSP**تمتلك فرعين:

- فرع ENSP 51%و49%لـ BJS سمي ب BJSP BJServices Company :

شركة أمريكية للخدمات cimentage،stimulationلأدوات حفر الآبار والخدمات التي تدور في مصانع الأنابيب في العالم ككل ،و تورد أيضا خدمات تركيب الأنابيب والقنوات والخدمات الكيميائية الخاصة لأسواق جغرافية مختارة.

- فرع لـ**ENSP** 51%و49% لـ Halliburton Service ،وسمي ESP Halliburton Service(شركة خدمات التابعة للحفر أمريكية)

[1] -التقرير السنوي 2009،مراجعة سونطراك،ص28.

[2] - التقرير السنوي 2008،مراجعة سونطراك،ص33.

5-المؤسسة الوطنية لأعمال الحفر(ENTPEntreprise Nationale des Travaux aux Puits):

فمؤسسة ENTPالتي تمتلك سوناطراك 100%من رأسمالها، تضمن تسيير آلات الحفر المخصصة للاستخراج ولتطوير والغاز.

6-المؤسسة الوطنية لأشغال البترول الكبرى Entreprise Nationale des Grands Travaux Pétroliers(ENGTP) :

شركة تابعة لسوناطراك بنسبة 100%و تبرز المؤسسة الوطنية لأشغال البترول الكبرى بين أولى المؤسسات الوطنية في حقل البناء، حيث تقدم مجموعات خدمات كاملة في حقل المحروقات و البتروكيمياء و من ضمنها الهندسة،بناء منشآت الإنتاج ، التحويل و التوزيع، صيانة التجهيزات والمنشآت [1].

ثانيا –النشاط الأمامي أنشطة المصب:

يتمحور نشاط المصب لسوناطراك حول خمس مجالات أساسية هي: تمييع الغاز الطبيعي ، فصل غازات البترول المميع ، التكرير ،البتروكيماويات و انتاج الغازات الصناعية و بشكل أساسي الهليوم و الأزوت.

و تمتلك سوناطراك في نشاط المصب:

1-المؤسسة الوطنية للأنابيب (ENAC): شركة تابعة لسوناطراك بنسبة 100%عبر شركتها القابضة sppوتتمثل عملياتها في:

- هندسة انجاز الأنابيب المخصصة لنقل المحروقات السائلة والغازية.
- مراقبة جودة الأنابيب.
- انجاز و وضع أنابيب النقل.

[1] –التقريرالسنوي 2006،مراجعة سوناطراك،ص 33.

- متابعة و صيانة حالة أنابيب النقل.

حيث قامت الشركة خلال سنة 2009بإجراء عملية تركيب لـ 314كلم من أنابيب النقل بجميع الأقطار[1].

2- **الشركة الوطنية للتكرير** (**NAFTEC**) : الشركة الوطنية للتكرير فرع 100%لمجموعة سونطراك تتمثل مهمتها الأساسية في تصفية البترول وإ نتاج غاز البترول المميع GPL،الوقود ،المعطرات، الزيوت ،والزفت .

تمارس نشاطها في أربع مواقع انتاج هي: الجزائر العاصمة،سكيكدة، أرزيو ،حاسي مسعود. وذلك عبر طاقة انتاجية بلغت 24مليون طن في السنة.و قد أدمجت هاته الشركة مع شركتين أخريين هما شركة إدارة المنطقة الصناعية بأرزيو (EGZIA)وشركة إدارة المنطقة الصناعية بسكيكدة (EGZIK)بصيغة fusion par absorptionمع منشأة سوناطراك الأم- sonatrach spa- بتاريخ 01جويلية 2009[2].

3- الشركة الوطنية للصناعة البتروكيميائية Entreprise Nationale de l'Industrie Pétrochimique (ENIP):شركة تابعة لسونطراك بنسبة 100% تقوم هاته الشركة بنشاطات بتروكيماوية تستخدم الغاز الطبيعي كمادة اولية. و تملك الشركة مجمعي بتروكيماء في الجزائر، يقع النشاط الأول لهذه الشركة في مجمع سكيكدة(cp1k) (مخصص لإنتاج الإيثيلين و مشتقاته) انواع الصودا: السائلة والصلبة حيث حقق إنتاجا قدر بـ 55815طن سنة ، 2009بينما المجمع الثاني هومجمع أرزيو (cp2z)مخصص لإنتاج الميثانول، و انواع أخرى[3].

[1] -التقرير السنوي لسوناطراك،2009،ص37..

[2] -التقرير السنوي لسوناطراك ،ص 51.

[3] -التقرير السابق،ص53.

ثالثا– التسويق:لتحسين تسويق المحروقات فان سوناطراك تملك عبر شركاتها القابضة الفروع التالية:

1- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية (NAFTAL) :

تعمل هاته الشركة على توزيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية،وتتمثل هذه المنتجات المسوقة في كافة أنواع المحروقات (الأرضية ،محروقات الطيران،المحروقات البحرية) إضافة إلى غا البترول المميع GPL وأنواع مواد التشحيم، الزفت، والإطارات ومواد أخرى[1].

2– شركة الشحن هيبروك(HYPROC):

تعد شركة هيبروك إحدى الشركات التابعة لسوناطراك عبر شركتها القابضة فهي تتكفل بشحن ونقل المنتجات البترولية عبر الناقلات والبواخر ،فلها العديد من الناقلات وان منتجاتها البترولية تتمثل في الغاز الطبيعي المميع،غاز البترول المميع،المنتجات المكررة،إلى جانب الخام والمكثفات.

3– شركة تجهيزوتسويق الغازات الصناعية Conditionnement et Commercialisation des Gaz Industriels(COGIZ):

أنشأت هاته الشركة في سبتمبر1998 ،وهي تتكفل بتجهيز ،تخزين،تسويق ونقل الغازات الصناعية كونها أيضا من فروع سوناطراك حيث تعتبر المزود الأول للجزائر بمادة الهليوم كما تعتبر مزود أساسي للآزوت.

كانت هذه أبرز الفروع الأساسية لشركة سوناطراك ناهيك عن المنشآت المكملة لها والتي تعمل على التكفل بأنشطة أخرى.

[1] Rapport annuel sonatrach .2008p 72

المطلب الثالث : الشركات الأجنبية

يعتبر التعامل مع الشراكة الأجنبية في مجال النفط، من أهم التعاملات التي من خلالها يمكن إعطاء دفعة

للاقتصاد الوطني وتسمح بتبادل الخبرات و المعارف، و كذلك باكتساب التقنيات و التكنولوجيات الحديثة، و هي إبرام اتفاقية بين المؤسسة الوطنية سونطراك التي تمثل السيادة الوطنية مع الشريك الأجنبي و تحتوي هذه الاتفاقية مجموعة من البنود يتفاوض بشأنها الطرفان و تتمثل أساسا في تحديد شكل الشركة و توزيع رأس مالها ،حقوق و التزامات الطرفان خاصة فيما يتعلق بضبط و توزيع الأرباح و تقدير المخاطر المحتملة وتحصي النتائج[1].

و فيما يلي أهم عقود الشراكة التي ربطت شركة سونطراك بالشركات الأجنبية.

أولا :عقود الامتياز:

يعتبر عقد الامتياز وسيلة قانونية يبرم بين سلطة عمومية وبين صاحب المشروع غالبا ما يكون أجنبيا، يعطى له الحق في استغلال مرفق بترولي لحسابه الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات بالإضافة إلى الإتاوات (الرسوم) التي يدفعها للدول المضيف2 .

هو أول عقد التجأت له الجزائر في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، حيث كانت شركة سونطراك آنذاك التي كانت تعمل دور المرافق و المراقب مع الشركات الفرنسية ، و قد هيمنت الشركات الفرنسية على حقول و معاملات النفطية مع الشريك الأجنبي، لغاية تأميم المحروقات في 24 فيفري1971 .[3]

---

[1] عجة الجيلاني،**الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**،(الجزائر:دار الخلدونية،2006)، ص305

[2] يسري محمد أبو العلاء ،**مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري**،(القاهرة دار النهضة العربية،2008) ، ص 153

[3] محمد عبد القادر حساني،**تطور العقود البترولية و أثرها على نشاطات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،(جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2013/2012)، ص 35 .

تميزت هذه العقود بالهيمنة مما أدى لرفضها من قبل الجزائر، إلى غاية سنة 2005 من خلال القانون رقم 05/07 المؤرخ في 2005/04/28[1] .

غير أن هذا القانون لم يدم طويلا و لاقى اعتراضا كبير لاسيما من خلال المادة 48 ،التي أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أي شراكة ولم تترك سوى خيار 30%على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سونطراك الأمر الذي أدى إلى تعديل القانون مرة الأخرى و رفض هذا النوع من العقود[2].

ثانيا :عقود المشاركة و الخدمات

جاءت عقود المشاركة كبديل عن عقود الامتياز التي فرضتها الشركات الكبرى وذلك بعد سيطرت الدول المنتجة على قطاع المحروقات تأكيدا لقاعدة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية،و هو عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين شركة أجنبية يكون للأخيرة بمقتضاه حق البحث عن البترول في منطقة معينة وزمن معين، فإذا وفقت في اكتشاف البترول يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين3.

و قد انتهجت الجزائر هذا النوع من الشراكة مباشرة بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 و صدر تبعا لذلك قانون تأميم المحروقات 24/71 حيث نص على أن الشركة صبغة الشركة تجارية أو شراكة مساهمة و مهما كان الشكل فان نسبة الجزائر هي 51% على الأقل [4].

أما عقد الخدمات فلا يختلف بصورة كبيرة عن سابقه ، حيث ينطلق من قيام المؤسسة الوطنية بإسناد أعمال الاستكشاف و الاستغلال، أو التطوير لشركة أجنبية وفق شروط

[1] عيسى مقيلد ،**مرجع سبق ذكره**، ص 117

[2] محمد عبد القادر حساني ،مرجع سبق ذكره ، ص 42

[3] يسري محمد أبو العلاء ،**مبادء الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري** ،(القاهرة: دار النهضة العربية،2008)، ص 155

4الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، القانون 71 /24المتعلق بالبحث عن الوقود و استغلاله ونقله بواسطة الأنابيب ، المؤرخ فيً 13أفريل1971 ، العدد 08.

معينة و مقابل أجر معين، و يمكن تمييز نوعين من عقود الخدمات، عقود الخدمات بمخطر و عقود خدمات بغير مخطر كما تعرف بعقود المساعدة التقنية1.

وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان 2:

– صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار:تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة ولا تعوض تكاليف الاستكشاف في حال الحصول على نتيجة إيجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.

– صنفٍ ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية :لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا، و يتم من خلال وضع بروتوكول تنظيمي بين شركة سوناطراك والشريك الأجنبي، مع استثناء الغاز الطبيعي من المشاركة ويبقى تحت ملكية الدولة، إضافة إلى التزام الشريك الأجنبي بالمحافظة على نسب الاحتياط.

ثالثا : عقود تقاسم الإنتاج

عقد تقاسم الإنتاج من أهم العقود التجأت لها الجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي، وقد جاء نتيجة أول إصلاح كبير يشهده القطاع سنة 1986 ،حيث لا يمكن للشريك الأجنبي ممارسة عمله إلا من خلال 3 رخص :رخصة الاستكشاف، رخصة البحث و رخصة الاستغلال و يمكن أن يكتسي الاشتراك أحدى الشكلين التالين إما الاشتراك بالمساهمة الذي يتسم بالشخصية المعنوية، إما إنشاء شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها الرئيس الجزائر[3].هو النوع من العقود التي تتبناه الجزائر اليوم ،خاصة بعد صدور الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29جويلية 2006، الذي جاء ليعدل وليتمم قانون 07/05المؤرخ في 28/04/2005، ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر ،العودة إلى نظام تقاسم

[1] تنهنان نايت على ،حميدة وارد ،**عقود الشراكة الجزائرية الأجنبية في قطاع المحروقات** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الأعمال،(جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة،2015)،ص 35

[2] محمد عبد القادر حساني ، **مرجع سبق ذكره** ،ص31

[3] عيسى مقيلد،**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الحاج الخضر،باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)،2007- 2008 ،ص117

الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة51 % لسونطراك على الأقل مقابل% 49لشركائها على الأكثر،و التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن51% ،كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بسبة أغلبية51 % ابتداء وقبل مباشرة الأشغال1.

المبحث الثاني :مظاهر المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية

إن مظاهر المسؤولية الاجتماعية في الجزائر تعكسها جهود الجزائـــر لتبني هذا المســـعى،و النتائـــج و الممارسات التي يمكن أن نلمسها على أرض الواقع خاصة الصادرة من الشركات النفطية و مدى تحقيقها لأهدافها و هذا ما سيتعرض له هذا المبحث.

المطلب الأول :جهود الجزائر لتبني المسؤولية الاجتماعية

تحاول الجزائر إرساء ركائز المسؤولية الاجتماعية بعد انفتاحها على المجتمع الدولي خاصة بداية من القرن الماضي و يظهر ذلك من خلال التزامها بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ، والتي ترجم من خلال تعزيز الإطار التشريعي و الإطار المؤسسي والعديد من البرامج التي تم إطلاقها مثل :التربية البيئية ، وتعزيز الطاقات المتجددة ، ومكافحة الفقر ، حماية التربة والتنوع البيولوجي ، دمجها في نهج ثلاثي الأبعاد يجمع بين كلا الاعتبارات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

و بعد مشاركتها في قمة جوهانسبرغ في عام 2002 ، بادرت الجزائر إلى الحرص في زيادة برامجها المتعلقة بمجال حماية البيئة والتنمية المستدامة ، و نتجه عن هذه البرامج المخطط الوطني للبيئـــة و التنمية المستدامة (PNAE-DD)، الذي وضعت من خلاله استراتيجيها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال[2] :

[1] عيسى مقيلد،**مرجع سابق** كره، ص 118

[2] Hind Hadje Sliman Kheroua , Ayad Sidi Mohammed, **La Responsabilité Sociale de l'Entreprise** (**RSE**) **en Algérie** : **Cas de NCA ROUIBA** ,**Article dans** (**International Journal of Business & Economic Strategy** (**IJBES**)) ,Faculté des sciences économiques

– إشراك جميع الإدارات والهيئات و المنظمات اللامركزية والسلطات المحلية والمجتمع المدني ،و دفعهم لتقديم اقتراحات في هذا الاطار.

– دمج الاستدامة البيئية في استراتيجية التنمية في البلاد (تحفيز النمو المستدامة والحد من الفقر) ؛

– وضع سياسات عامة فعالة لمعالجة العوامل البيئية للنمو و المرتبطة بالأنشطة التي يقوم بها القطع الخاص و متمثلة في :

. تحسين الصحة ونوعية الحياة ،. الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجية الحد من الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية ،و حماية البيئة الإقليمية والعالمية .

إن هذا التوجه للجزائر نتج عنه مجموعة من الاجراءات و المساعي لوضع المناخ الملائم للمسؤولية الاجتماعية و تطويرها و ادخالها ضمن القطاع الخاص و قد ظهرت هاته المساعي من خلال:

- تطوير الإطار التشريعي و التنظيمي، بناء القدرات المؤسسية وإدخال الأدوات الاقتصادية والمالية؛و مرافقة المشاريع البيئية.
- تنظيف المناخ الاجتماعي في البلاد وتعزيز المصالحة بين الشركات و البيئة اجتماعية في الجزائر.
- تحسين بيئة العمل لتعكس صورة الاقتصاد المستقر و تتطور في سياق التنمية المستدامة التي هي إحدى أولويات الحكومة .

وقد ترجمت إلى توجهات واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل متماسكة لخلق بيئة مواتية لنشر المسؤولية الاجتماعية للشركات على نطاق واسع في النسيج الاقتصادي القطاع الخاص في الجزائر[1].

كما قررت الجزائر دمج مفهوم نظام الإدارة المتكاملة والتنمية مستدامة في سياستها الإدارية، من خلال بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو ،26000 سنة التي تترجم أبعاد المسؤلية الاجتماعية

---

de gestion et des sciences commerciales, LARMHO Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen-Algérie P04

[1] Khlissa Samaouni, **Un referential d'indicateurs de performance intégrant la démarche RSE**: **cas du groupe FERTIAL**, Thèse de doctorat dans management des ressources humanes, (université Oren 2:faculté des sciences économiques des sciences de gestion et des sciences commerciales, Anné universitaire2015/2016),p 133

للشركات الاقتصادية ،و تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، و ذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، و تمتد من 2012الى 2014و تشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب و تونس ومصر و الأردن و سوريا و لبنان و العراق، و تشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، و ستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين و مرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج و قد قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012،باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو ،26000) وذلك من ضمن 15مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور ،ثلاث شركات صناعية و شركة ناشطة في قطاع الخدمات[1].

المطلب الثاني : النتائج المحققة للمسؤولية الاجنماعية

يمكن أن نلمس نوع من الاهتمام للشركات النفطية في الجزائر،بممارسة المسؤولية الاجتماعية، و يظهر ذلك جليا من خلال عدد من الأنشطة التي تقوم بها، اتجاه المجتمع و لبيئة على حد سواء، و قد تنوعت هذه الاشطة لتشمل مجالات عدة سواء تعلق الأمر بشركة سونطراك أو المؤسسات الأجنبية العديد و لعل أهم شركة أجنبية عملت في المجال النفطي على مستوى الجزائر هي شركة بريش بتروليو و هي شركة بريطانية رائدة حيث سنستعرض فيما يلي بعض اذج من تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بالجزائر.

[1] Khlissa Samaouni,op.cit,p177

اولا: بعض الأنشطة المحققة من طرف سونطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية

ساهمت سونطراك في تنفيذ مجموعة من البرامج التي تخص المجتمع و البيئة الداخلية و الخارجية لها نذكر البعض منها فيما يلي :

على االصعيد الاجتماعي: فقد قامت يتنفيذ برامج على مستوى مجلات عديدة من بينها[1]:

مجال التكوين المهني تم بين سنتي 2004 و 2005 تجهيز 22 ورشة خياطة وحلاقة لأربع مراكز للتكوين المهني في أدرار و غرداية.

التعليم ومحو الأمية: استفادت كل من بشار، الوادي و الأغواط)من 06 حافلات مدرسية، اضافة الى كتب مدرسية وتجهيزات بيداغوجية لفائدة الطلبة المحتاجين.

فك العزلة: استفادت 18 منطقة على مستوى ولايات (أدرار، البيض، الجلفة، إليزي، الأغواط، سوق أهراس) من عمليات فك العزلة، وتمثلت المساهمات فيما يلي: الكهرباء الريفية و فتح الطرقات؛ إعادة تهيئة محطة الوقود؛ الربط بشبكة سونلغاز لقصور بلدية طلمين؛ توفير مولد كهربائي لتوفير الكهرباء لأبار السقي والمنازل غير المربوطة بالشبكة الكهربائية.

الفلاحة: استفادت ولايات(أدرار، بسكرة، الوادي،تمنراست، وغرداية) من انجاز آبار وخزانات تحت الأرض لتخزين مياه الأمطار وفتح طرق فلاحية وتوفير مضخات مياه وإنجاز بعض البيوت البلاستكية، كما استفادت الولايات الواقعة في المنطقة السهبية الشبه الجافة ذات الطابع الرعوي من انجازات تمثلت في إيجاد نقاط مياه لقطعان الماشية والتزود بالمياه الصالحة للشرب للبدو الرحل ،اضافة لتجهيز 18 تعونية لكل من ولايتي تيبازة وسوق أهراس .

المياه: استفادت ولايات (أدرار، بسكرة، الوادي والبيض) من 06 آبار وتجهيزات للتخزين والتزويد بالماء الصالح للشرب، كما تم إدخال مضخة تعمل بطاقة الرياح كتجربة بولاية أدرار.

كما ساهمت سوناطراك مع الشركة الجزائرية للطاقة في تحلية مياه البحر، والذي بدأت الأعمال فيه منذ 2003.

[1] محمد فلاق ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 32

الصحة: تزويد الهياكل الصحية الموجودة على مستوى ولاية تمنراست بأدوات (Radio Mobile) للتشخيص، كما استفادت بعض ولايات الجنوب من سيارات سيارات إسعاف،و مكيفات لـ بعض قاعة العلاج.

الشباب والرياضة: تم إنشاء مجموعة من ساحات اللعب للبلديات المحرومة من مساحات الترفيه مثل عين صالح والقصابي .

كما تعمل شركة سونطراك على تمويل مختلف الجمعيات ثقافية و رياضية اجتماعية و غيرها و دعم الفرق الرياضة و المساهمة في تقديم المساعدات عند حوث الكوارث الطبيعية.

في المجال البيئي : تم القيام بنشاطات كثيرة قصد القضاء على آثار نشاطات سوناطراك على البيئة، وعلى وجه الخصوص بتخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وأي ملوث آخر للغلاف الجوي. وكذلك، فقد تم منح استثمارات معتبرة من أجل تخفيض الغازات المحلروقة، أما فيما يتعلق بتخفيض انبعاث Co2، فتعمل سونطراك بالشراكة مع BP وستاتوإيل هيدرو على إعادة حقن Co2 على مستوى حقل كرشبة بحقل عين صالح [1].

أما فيما يخص مسؤوليتها اتجاه موظفيها :

في مجال التوظيف تحاول المؤسسة الحفاظ على مستوى كبير للتوظيف و يمكن أن نلمس ذلك من خلال الجدول الموالي لتطور المستخدمين :

جدول 01: جدول يبين تطور نسبة المستخدمين بشركة سونطراك بين (2006 و 2010)

	2006	2007	2008	2009	2010
الدائمين	38012	39733	41204	47566	47963
المؤقتين	2240	1944	1581	1410	1208
الأمن	10091	10629	10746	11002	10596

المصدر: rapport annuel sontrach 2010

[1] وهيبة مقدم ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 257.

كذلك تعمل شركة سوناطراك على تطوير المؤهلات الإدارية و تقوية القدرات عن طريق التكوين المستمر حيث وظيفة رفع المستوى و التخصص للمستخدمين عن طريق الثلاث وسائل للتكوين بسوناطراك:

المعهد الجزائري للبترول (**IAP**) ،مركز تطوير المؤسسة (**CPE**) ،و نفطوغاز (**NAFTOGAZ**).

كما تضمن للعمال و عائلتهم خدمات اجتماعية متنوعة متمثلة ترقية الصحة و التعليم و التسلية و التنمية البشرية بصفة عامة[1].

وفي اطار الرعاية الصحية استحدثت شركة سونطراك مديرية الصحة والبيئة HSE التي تعني بالموظفين و تضمن السلامة الصحية و البيئية لهم و لعائلتهم و المجتمع المحيط و ذلك عام 2001 [2] كذلك استحداث مدونة السلوك 2010 التي تسعى إلى تحقيق الهدف الكامل الشفافية في الشركة، والامتثال للقوانين الوطنية و الحفاظ على أخلاقيات المهنة و الحكامة المثالية[3].

ثانيا الشركات الأجنبية

تعمل العديد من الشركات النفطية الأجنبية بالجزائر و هي الأخرى تقوم بمبادرات في إطار المسؤولية الاجتماعية و لا يسعنا المقام للتطرق لكل هاته الشركات، فأخترنا أكبر و أهم شركة و التي هي بريتيش بتروليوم هي شركة بريطانية متعددة الجنسيات للنفط والغاز ومقرها في لندن ، المملكة المتحدة، الشركة البريطانية لديها حوالي 85.700 موظف و تعمل في أكثر من 80 دولة، صنفت مجلة Forbes

[1] Assia Hebri, **le rôle de la responsabilité sociale dans la réalisation de la performance et le renforcement de system pilotage de l'entreprise " cas la compagnie pétrolier Sonatrach**, Thèse pour l'obtention de diplôme de doctorat en science.Option : Gestion, (Université Abou Baker Belkaid Telemcen :Faculté de sciences economiques, comerciales, et sciences de gestion, ,2015),p193

[2] خولة طلحي،مرجع سبق ذكره ،ص56

[3] Gabriella Ann Wells Klev , Christian Sennesvik, **Corporate Governance in Algeria** (**Case study on the joint ventures between British Petroleum**, **Statoil and Sonatrach**), **MASTERTHESIS in International Business**,(**Business School**, **Copenhagen** :Department of International Economics and Management, ,2014),p53

2013)) شركة BP من حيث الإيرادات في المرتبة 18 أكبر شركة عامة في العالم والسادس الأكبر في قطاع النفط والغاز ، من بين الشركات العامة والخاصة[1].

تعد شركة BP أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر، وتسلمت عدة مشاريع لتطوير حقول الغاز والتنقيب عن البترول في جنوب الجزائر خصوصا بمناطق عين صالح وعين أمناس. وقد أدركت هذه المؤسسة مسؤوليتها في المساهمة في حماية البيئة وإحداث وثبة تنموية واقتصادية، وشاركت في مجموعة واسعة من المشاريع المجتمعية حول التدريب على تعلم اللغة الإنجليزية، وإنجاز مكتبات عمومية للمطالعة، وتوفير الطاقة الشمسية في المناطق النائية، وترقية الصناعات التقليدية التي تزخر بها منطقة إليزي، وقد وقعت المؤسسة اتفاقية مع وزارة التكوين المهني تنص على تكوين 300 متمهن في تخصصات معينة لتلبية احتياجات المؤسسة، وتمس أحكام الاتفاقية الشباب العاطل عن العمل في الولايات التي تتواجد فيها الشركة في كل من رقلة، إليزي، تمنراست وغرداية، كما بادرت إلى فتح مكتبتين للمطالعة العمومية مزودتين بوسائل الاتصال المتعدد (الملتيميديا)، الأولى في عين أمناس وأخرى بعين صالح، مكّنتا سكان المنطقة وشبابها خصوصا بالتقرب من الفضاءات التثقيفية والتعليمية. وفتح المرفقان مناصب شغل جديدة لشبان الناحية بعد أن خضعوا لتكوين خاص بالمكتبة الوطنية، سمح لهم باكتساب تقنيات عملية حول تسيير المكتبات العمومية[2].

في مجال الداخلي للشركة فهي تطبق متطلبات المسؤولية على جميع الموظفين ، أنها تعمل على مجموعة من برامج التدريب وتقوم بمراقبة موظفيها و الامتثال لتطلعاتهم ، بما في ذلك برنامج OpenTalk ، الذي خط المساعدة السري للموظفين ، تسعى BP أيضًا إلى مراقبة الجديد من اللوائح والتشريعات التي

1Gabriella Ann Wells Klev and Christian Sennesvik,op cit,p 35

[2] قوي بوحنية، عبد المجيد رمضاني ، **الإدارة البيئية والتنمية الخضراء مع إشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،2011 ،ص 350.

تدعم المؤسسة و تسعى لمكافحة الرشوة والفساد ،والامتثال لقانون المنافسة[1].

المطلب الثاني:انعكاسات نتائج المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية

إن الهدف الرئيسي من برامج المسؤولية الاجتماعية هو تحقيق التنمية ضمن المحيط المتواجدة و كسب الرضا من قبل المجتمع على المدى الطويل،و لابد أنه المغزى نفسه المراد تحقيقه من قبل الشركات في الجزائر من خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها ، و هي مطالبة إلى حد ما تحقيق مبادئ و أبعاد المسؤولية الاجتماعية الموجهة للمجتمع المحلي ،البيئة و العاملين بالشركة، مع احترام القوانين المتعلقة بالفساد و الحفاظ على الشفافية.

إن هذه الشركات في الجزائر تتفاوت في تحقيق ذلك بين شركات جزائرية و أجنبية، وهذا ما يعكسه نشاطها و برامجها، فمن خلال تصفح نشاطاتها لا يمكن نكران مساهمتها اتجاه المجتمع و البيئة من خلال تنوع الميادين التي برزت خلالها ،كما أن أغلب النشاطات كانت متمركزة بالجنوب و هي الأخرى نقطة تحسب لها،لكن لا تزال لم ترقى للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية،خاصة ضمن المحيط التي هي متوجدة به ،إذ ما يميز هذه المبادرات أنها أنيه صغيرة المدى و تستهدف فئات معينة معدودة ، فأغلبها عبارة عن إعانات مثل منح حافلات أو منح عتاد، كما أنها تفتقر لجانب التخطيط المراد وجوده لخدمة المجتمع بشكل ناجع،فما كان مرجو من هذه الشركات، خاصة الوطنية منها التي تمتلك النسبة الكبيرة أن تبادر لمشاريع أكثر دراسة و أكثر تأثيرا على المجتمع،فلا يعقل أن ترتكز أغلب هذه الشركات في الجنوب،و ليزال المواطن بهذه المناطق يضطر للسفر للعلاج لتكتفي هذه الشركات في أحسن الأحوال بالمساهمة بتوزيع بعض الأجهزة أو سيارات إسعاف بدل المساهمة في بناء مستشفيات،و لم نلمس لحد الآن برامج اجتماعية ضخمة و ذات تأثير طويل المدى كبناء مدرس و معاهد ، أو مراكز ثقافية و أماكن استجمام.أما الشركات الأجنبية فلا تختلف ابدا برامجها على الشركات الوطنية إلا أنها تتميز بالنضج الاداري ،التطور ، الانتظام و الاستمرارية ، ليست مجرد أعمال خيرية أنما مستمدة من التوجهات العامة لفروع هذه الشركات، وكمثال على ذلك ،برامج تعليم اللغة الانجليزية من

[1] Gabriella Ann Wells Klev ,Christian Sennesvikm,op.cit,p49

قبل شركة بريش بيتروليوم التي استمرت سنوات و التي كانت تتوج غالبا بإرسال بعثات من طلبة من أبناء موظفيها،أو الساكنين بأماكن التي تنشط بها، لبريطنيا لمواصلة تكوينهم و تدريبهم في اللغة الانجليزية هي من جهة ساهمت في كسب رضا المجتمع،و من جهة أخرى ساهمت في تنمية هذه المناطق [1].

أما من الجانب البيئي، فتعتبر الشركات الأجنبية أكثر إهمال له مقارنة بشركة سوناطراك،فقلا ما نجد لها برامج في إطار حماية أو معالجة المشكلات البيئية التي تتسبب بها نتيجة نشاطها،و خير مثال على ذلك التلوث الواقع بمناطق الجنوب الجزائري ،حيث تحولت بعض المناطق من حقول استغلال نفط إلى ما يشبه مستنقعات نفطية،و ترفض هذه الشركات اعتماد الميزانية اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة البيئـــة و المحيط،و بالرغم من قوانين حماية البيئة و دفاتر الشروط الواجب الالتزام بها،إلا أن الشركات الأجنبيـــة و منها الأمريكية و الايطالية و الفرنسية لا تعمل وفق المقايس العالمية ولا يحدث ذلك إلا في الجزائر [2].

عكس الشركة الوطنية التي عملت جهد أكبر لاحتواء المشاكل البيئية،سواء من خلال مشاريع فردية أو مشاريع شراكة مع شركات أجنبية ذات خبرة،رغم بعض الالتزام الم إلا أن هناك تقصير فيما يخص حماية البيئة التي أصبحت من أهم الرهانات التي تعيشها الشعوب اليوم لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

أما في مجال التوظيف ،فقد امتصت هذه الشركات لحد اليوم يد عاملة كبيرة ،و بهذا ساهمت في القضاء على بعض الأفات الاجتماعية كالفقر و البطالة ،إن كان هناك عدم رضى من قبل المجتمع في تحقيق مبدأ المساوة و الشفافية خاصة في الانتقاء،رغم ذلك فهي أكثر قطاع يساهم في القضاء على البطالة و كمثال على ذلك فيما يلي جدول يحوي متخلف نسب التوظيف منذ سنة 2016 لولاية أدرار حسب وكالة اليد العاملة أدرار:

[1] وهيبة مقدم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 264.

جدول 02: جدول يوضح نسبة التوظيف بالشركات النفطية من 2016 إلى 2019

السنة	نوع الشركة	بدون مستوى	المؤهلين	التقنيون وتقني سامي	الإطارات والإطارات العليا
2016	الشركات الأجنبية	2148	28	03	87
	الشركات الوطنية	523	19	04	00
2017	الشركات الأجنبية	131	08	01	00
	الشركات الوطنية	222	02	27	41
2018	الشركات الأجنبية	17	02	00	02
	الشركات الوطنية	635	08	04	18
2019	الشركات الأجنبية	01	08	00	00
	الشركات الوطنية	503	20	06	31

المصدر:من إعداد الطالبتين عن وكالة اليد العاملة أدرار جوان 2019

يتضح من خلال الجدول أنه رغم وجود نسب كبيرة للتوظيف، لكنها كانت تقل تدريجيا كل سنة كما أن أغلب الموظفين عن طريق وكالة التشغيل المحلية، هم من ذوي المهن التي لا مستوى لها كالحراس و الطباخين، فيما تقل نسبة التوظيف بالنسبة للإطارت، أو تنعدم في بعض الأحيان،لأنه غالبا ما تحبذ هذه الشركات جلب هؤولاء الموظفين معها،و بالتالي حرمان الشباب المؤطر المحلي من التوظيف، و هذا ما أثار و يثير العديد من الاحتجاجات لدى الشباب الباحث عن العمل ، ضمن مناطق تواجد هاته الشركات نكاد نلمسها على طول السنة خاصة بالولايات الجنوبية[1].

إذن رغم المجهودات التي تقوم بها هذه الشركات،و التي إذا أسمينها ممارسة منها للمسؤولية الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن القول أنها حققت انعكاسا بارزا و واضحا، على المحيط الذي تتواجد ضمنه,و بالتالي تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات و التي يصبو لها الجميع،و المتمثلة في المساهمة التنمية المحلية ضمن كل المجالات.

[1] وهيبة مقدم، **مرجع سبق ذكره** ،ص 265.

المبحث الثاني :تقييم الإطار التنظيمي و القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بالجزائر

يتعرض هذا المبحث لإسقاط الإطار المؤسساتي و التشريعي على أداء المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، من خلال استعراض بعض القوانين التي تنصب في هذا المجال،على هذا الأساس تم استنباط العوائق التي تواجه نجاح المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: تقييم الإطار التنظيمي

إن أكبر عائق لتحقيق المسؤولية الاجتماعية هو غياب الإطار التنظيمي لها ،المتمثل في هيئة رسمية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية تشرف على وضع البرامج و التخطيط و مراقبة نجاعتها، بل نجد لها غياب تام ضمن السياسة الجزائرية عكس الدولة المتقدمة التي أولت الموضوع عناية كبيرة ،و هو ما يساهم في إرساء أعمدة التنمية المستدامة، و تطويرها بما يخدم الاقتصاديات الدولة و المجتمع و الشركة في حد ذاتها ،و مثال على ذلك بريطانيا التي أقرت بداية من 2004 هيئة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية و هي وزارة المسؤولية الاجتماعية، التي تعاقب عليها خمس وزراء.[1]

و أعطت دفع قوي لممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات مع إلزام الشركات بتقديم تقارير استدامة تفصح عن ممارساتها تجاه المجتمع و البيئة و مدى احترامها للقانون.

إن غياب الإطار التنظيمي هو ما يمنع الشركات النفطية في الجزائر من تقديم تقارير حول المسؤولية الاجتماعية ، حيث يطرح هنا مجموعة من التسؤولات، حول لمن تقدم هذه التقارير و من يقوم بالمتابعة، و المراقبة ،و عملية التخطيط و التنفيذ للمسؤولية الاجتماعية ،و قياس مدى تحقيقها لأهدافها على كل الأصعدة ،و يسهر على ضبطها و تطبيق القوانين الخاصة بها ،وهذا يعاب على مسار المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في الجزائر، حيث لا يمكن نكران وجود تقارير سنوية مثل التقارير التي تصدرهم شركة سونطراك كل سنة ،و هي عبارة عن مجلات تعريفية بها تدخل في إطار العلاقات العامة،تقوم خلالها الشركة بإبراز جوانبها الايجابية و انجازاتها و نجاحاتها، و لا نجد نقد أو تقييم لهاته التقارير لأنها ليست محل تقييم،لأنها لا توجه لجهة وصية.

[1] عايد عبد الله العصيمي،**مرجع سبق ذكره** ، ص39

و إن سلمنا أن هذه الشركات تقوم بتقديم تقارير فهي تقديم بشكل منفصل لجهات مختلفة،فتقدم التقارير المتعلقة بالبيئة للجهة التي تعنى بالبيئة أي وزارة البيئة، و غالبا ما يتم التهرب منها، و أهم هذه التقارير ،تقرير تصرح فيه الشركة عن النفايات الخاصة و الخطرة التي تنتجها، و أيضا تقارير دراسة التأثير و دراسة الخطر تهدف الدراستان إلى تحديد مدى ملائمة مدى إدخال المشروع في بيئته مع تحديد و تقييم الآثار المباشرة و غير المباشرة للمشرع على البيئة و التحقق من الالتزام بالتعليمات الخاصة بالبيئة[1].

و غالبا ما يحدث تهرب من إعداد هذه التقارير إلى جانب ذلك لا توجد صرامة من الجهة المعنية في متابعة هذه التقارير بل أصبحت ضمن العمل الاداري الروتيني لها لا اكثر ولا اقل، و تكتفي الإدارة الوصية في حالة المخالفة، بإرسال إخطار اخر للتذكير و تستمر العملية دون اتخاذ اجرءات مع تمادي الشركة يكون التحرك فقط خلال حوث شكاوي من مواطنين أو حدوث كوارث بيئية.

أما من الجانب الاجتماعي فلا توجد تقارير تقدمها الشركات النفطية على نشاطاتها الإعلامية إلا في حالة القيام بالإعلام لها كما ذكرنا سابقا،أو بهدف الحصول على تخفيضات في نسبة الضريبة التي تؤديها حيث تقوم الشركة يتقديم تقرير لمصلحة الضرائب حول نشاطاتها الاجتماعية، لكي تستفيد من تخفيضات تقدر بـ 40%من مبلغ الضريبة على الدخل[2].

و هذا الإجراء في حد ذاته لا يعتبر إلزام بقدر ما هو اختيار، يخدم مصلحة الشركة على وجه الخصوص كما أن هذا التقرير، لا يتم تقييمه أو محاسبته أو السعي لمعرفة مدى تأثيره على المجتمع كونه لا يدخل ضمن صلاحيات هاته الهيئة.

توجد كذلك تقارير أخرى يمكن تصنيفها تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية مثل التقرير المالي المحاسبي للشركات الذي يقدم لوزارة المالية ، تم تطبيقه ابتدءا من الفاتح جانفي 2010، حيث حدد قواعد التقييم و المحاسبة و يحتوي الكشوف المالية لعرضها ،يهدف هذا النظام إلي تحسين نوعية

[1] كمال معيفي ، **آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري** ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011ص100

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة**،2018، ص74.

المعلومات المحاسبية و تلبية لمعايير الوضوح و الدقة و الأمان، و يشمل هذا النظام المراقبة الوقائية و التوصيات المتلعقة بتسيير المخاطر و الشفافية و المسائلة[1].

المبحث الثاني تقييم الإطار القانوني

تعتبر الترسانة القانونية للجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية قليلة ،و لا ترقى للمستوى المطلوب و الموجودة منها ضعيفة عديمة الجدوى، تعاني من فراغ رهيب يدعو لضرورة إعادة النظر في هذا الإطار ، و هو ما دفع جل الشركات أن لم نقل كلها للتعدي الصارخ و ضربها عرض الحائط و قد نلمس ذلك جليا من خلال العديد من الممارسات و الخروقات القانونية التي تقوم بها الشركات النفطية.

من الناحية البيئية نجد مجموعة القوانين و لعلها أكثر الجوانب التي تقنينها نذكرمنها:

- ✓ قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03 . 10، يعتبر أهم قانون ينظم الإطار البيئي للشركات،حيث تبنى الخطوط العريضة للتنمية المستدامة، و يلزم الشركات و المؤسسات بمراعاة البيئة خلال نشاطاتها ،مع الإصلاح كل الأضرار التي تتسبب بها و هو من أكثر القوانين التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة في الإطار البيئي[2].
- ✓ القانون المتعلق بتسيير النفايات و معالجتها و إزالتها 01 . 19 ،الذي يلزم كل منتج للنفايات بما فيها الشركات النفطية بالقيام بمعالجة النفايات التي ينتجها خصوصا الخطرة [3].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 90 .78 المؤرخ في 27 /1990/02 و المتعلق بدراسة التأثير على البيئة حيث تعرضت مواد هذا المرسوم لإلزامية تقديم دراسة قبل كل مشروع للإدرة الوصية تتضمن مدى تأثير هذا المشروع على البيئة والاحتياطات التي تضعها الشركة لتفادي و معالجة كل تأثير سلبي على البيئة.

---

[1] وهيبة مقدم، **مرجع سبق ذكره**، ص 230.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،القانون رقم 03/10 المؤرخ في19 يوليو 2003 ،المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، العدد 6،ص 22.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،القانون رقم 01/19 مؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ،العدد 77.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 98 . 39 المؤرخ في 1998/11/03 المتعلق بتنظيم المنشأت المصنفة بما في ذلك الشركات النفطية التي تعتبر منشأة مصنفة من الدرجة الأولى حيث يضبط نظامها و مسار عمل الشركات و الاجراءات المتخذة ضدهم في حالة الاخلال بالقواعد الاساسية لحماية البيئة[1].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 05 .315 المؤرخ في 10 سيبتمبر 2005 و الذي يحدد كيفية التصريح بالنفايات الخاصة و الخطرة و الذي ينص على ضرورة ارسال تصريح للادارة الوصية حول النشاطات البيئية للشركة[2] (انظر ملحق رقم 1).

أما في الإطار المتعلق بالموظفون ضمن هذه الشركات أو طريقة توظيفهم، فقد سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين تلزم الشركات النفطية بحماية حقوق العمال، من بين هذه القوانين نجد:

قانون رقم 04 . 19 المورخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل، و يلزم المؤسسة بضرورة القيام احترام العدالة في التوظيف، و يحدد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في حالة الإخلال بمعايير التوظيف،و يمنع التوظيف المباشر؛ وما يعاب على هذا القانون كونه مرن و في صالح الشركات النفطية و يحوي على العديد من الطغرات و التسهيلات التي ظاهرا تخدم المواطن المتواجد بالقرب من هذه الشركات، و في الباطن تمكن الشركات من التصرف بالحرية التي تريدها، و نلمس ذلك مثلا من خلال الزام الشركة بتوظيف مستخدميها عن طريق وكالة اليد العاملة المحلية،و أي توظيف غيره يعتبر مخالفة، وهو ما تنص عليه المادة 18 من هذا القانون[3].

الأمر الذي تقوم بخرقه العديد من الشركات خاصة الأجنبية منها، التي في كثير من الأحيان تلجأ للتوظيف المابشر الذي يخالف المادة السابقة ،و رغم أن المشرع وضع أحكام جزائية ضد كل مخالف لكنها تعتبر أحكام سهلة الخرق و لا تمثل عائق للشركات ،حيث يغرم المخالف بغرامة بين 10000

[1] وهيبة مقدم ،**مرجع سبق ذكره**،ص237 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي رقم 05 .315 المؤرخ في 10 سيبتمبر 2005 ،العدد 62 ، ص 5.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 04 . 19 مؤرخ في 25 ديسمبر 2014،يتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل ،العدد 83،ص 10.

دج إلى 30000دج [1]،و هذه الغرامة تعتبر بسيطة بالنسبة لبعض الشركات التي تفضل تسديدها على أن تحترم القانون.

كما الحق القانون بتعليمة تضمنت تسيير التشغيل في ولايات الجنوب، رقم 01 و المؤرخة في 11 مارس 2013 و التي تتضمن مجموعة من الأوامر المتعلقة بالتشغيل و أهمها الألوية في التشغيل لليد العاملة المحلية، ما يعاب عليها أنها لا ترقى لمستوى القانون، مما أدى لعدم العمل بها من قبل الشركات[2].

أما فيما يخص القوانين المنظمة للعمل داخل المؤسسة خاصة تلك التي تسمح بممارسة العمل النقابي بالنسبة للعمل فنجد منها،كل من قانون (14-90) يتعلق بتحديد شروط الممارسة النقابية المطبقة على مجموع العمال الأجراء والمستخدمين[3].

رغم ذلك فإن من أكثر الحقوق المهضومة لدى العمال بالشركات النفطية هي ممارسة العمل النقابي حيث لا يسمح لهم بتاتا بذلك .

أما في مجال مكافحة الفساد فقد صدر القانون (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد . وقد تمت المصاقة عليه سنة 2006 يتكون هذا القانون من 74 فصلا ينص على تشكيل هيئة وطنية يعهد إليها بتطبيق إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، وصياغة القواعد لمنعه وإقامة التدابير لرصد مظاهر الفساد وآليات التعاون القانوني. ويحدد القانون سلسلة من القواعد التي يتم تطبيقها في الإدارات العامة من أجل ضمان النزاهة والشفافية في الشؤون العامة[4].

رغم ذلك لتزال حوالي 50٪ من المعاملات الاقتصادية الجزائرية تتم داخل القطاع غير الرسمي، وبالتالي تجنب المدققين و ينطبق الأمر كذلك على المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية ،و لعل الفضائح التي عرفتها شركة سونطراك مؤخرا ، المتمثلة في جرائم غسل الأموال ، والمخالفات في منح

---

[1] **المرجع نفسه**، ص10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الوزير الأول،تعليمة رقم 01 مؤرخة في 11مارس 2013 تتعلق بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب،ص1.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،القانون رقم 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، العدد 23،ص765 .

[4] Gabriella Ann Wells Klev and Christian Sennesvikm ,op.cit,p58 .

العقود ، وإساءة استخدام المنصب ،وإنشاء عصابات إجرامية منظمة، التي وجهت فيها المحكمة اتهامات ضد 20 فرد من بينهم ابن شقيق وزير الخارجية السابق محمد بجاوي، تثبت عدم فاعلية القانون الفساد ،خاصة في إطاره التنفيذي[1] .

المطلب الثالث :عوائق تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في الجزائر

يعتبر مجال المسؤولية الاجتماعية حديث النشأة و لا يزال يسير في طريق البناء في الدول المتقدمة فكيف اذا كان الحديث على الجزائر التي لازالت تخطو خطواتها الأولى أما الشركات الأجنبية تعتبر أكثر خبرة في هذا المجال مقارنة بالشركات الوطنية لكن رغم ذلك فهي تحتكم للبيئة الوطنية و تتأثر بها و المناخ الاقتصادي و التشريعي للدولة الأمر الذي جعل تحقيق المسؤلية الاجتماعية تصطدم بمجموعة من العوائق التي تعتبر بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية بالشركات النفطية تحدي لابد من تخطيه و تتمثل هذه االعوائق فيما يلي[2] :

- . عدم وجود مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية ، وتضع لها التشريعات والقوانين والأنظمة، التي تعمل على ازدهارها وتطورها وانتشارها.
- ضعف تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل و مختلف القوانين الأخرى
- تناقص ثقافة العمل الخيري لدى المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير .
- غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية
- عدم وجود معايير أو مؤشرات يتم بموجبها تقييم أداء أعمال المسؤولية الاجتماعية
- غياب الشفافية مما قد يؤثر سلبا على استعداد الشركات للمشاركة في رسم وتنفيذ هذه البرامج.
- عدم توافر الخبرات اللازمة برامج المسئولية الاجتماعية على نحو فعال وما يرتبط بها من إعداد التقارير والمتابعة والتقييم.

[1] Ibid ,p59.

[2] خولة طلحي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص57.

- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطيتها
- حداثة ظهور الموضوع و تطوره في الاقتصاد الجزائري.
- ضعف وسائل الاعلام في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات و الدفع نحو تعميقها وترسيخها في ممارسات قطاع الأعمال.
- ضعف دور المجتمع المدني [1].

[1] خولة طلحي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص57.

ملخص الفصل :

و في الأخير ما نستخلصه من هذا الفصل هو:

. الشركات النفطية في الجزائر ركيزة الاقتصاد الوطني، و لها مسؤولية كبيرة اتجاه المجتمع المتواجدة ضمنه.

. تتعبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بسيطة التي يغيب فيها التخطيط للاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

. تفتقر ممارسات المسؤولية للشركات بالجزائر للجانب الإلزامي من قبل الدولة الذي هو ممثل فقط في بعض القوانين و التشريعات كثيرا ما يتم خرقها من قبل هاته الشركات.

. غياب الإطار التنظيمي للمسؤولية الاجتماعية من طرف الدولة الذي يعتبر أكبر عائق لتعزيزها.

الخاتمـــــة

عرفت المسؤولية الاجتماعية إختلاف في مضامينها و طريقة ممارستها من دولة لأخرى ،فنجد منها من قطعت مسافات طويلة و سارت بخطوات عريضة لتحقيقها عن طريق توفير البيئة المناسبة لها من تشجيع للشركات و تشريعات ملزمة و غيرها ،بينما لاتزال أخرى تقف عند خط البداية بخطى متثاقلة و بسبب غياب الوعي بأهميتها لدى الشركات،و إهمال الدولة لهذا الجانب.

الجزائر من بين دول التي تسعى لتحقيق المسؤولية الاجتماعية،و يظهر ذلك جليا من خلال تبنيها للعديد من المواثيق الدولية الداعمة لذلك و جهودها المبذولة لإقرارها، سواء عن طريق تشجيع المؤسسات الاقتصادية و دفعهم للمشاركة في عملية التنمية، أو عن طريق الإلــزام، و لعل أهم هذه المؤسسات الشركات النفطية، التي تشكل نسبة 90% من الاقتصاد الوطني و لها نشاطات واسعة،تجعلها الأجدر بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

من خلال الدراسة قد نلمس نوع من الالتزام للشركات النفطية ضمن بعض برامجها لكنها ضعيفـة،

و لا تتعدى كونها هبات و مساعدات مالية تمنحها الشركات على فترات متفاوتة لهيئات و منظمات رسمية و غير رسمية ،في حين أنها كان لابد أن تكون موجهة للمجتمع وفق خطة مدروسة و مدمجة ضمن السياسة العامة للشركة و الدولة على حد سواءو هذا بسبب غياب المرجعية المؤسساتية التي من شأنها متابعة و تقييم و تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعي للشركات.

كما يظهر إفتقار الدولة للجانب الإلزامي في هذا المجال ،و يظهر ذلك جليا من غياب ملامح للمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن السياسة العامة للدولة، التي هي مطالبة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات و تأطيرها بتشريعات و قوانين ترسم الطريق الذي يوجه ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

رغم وجود بعض القوانين إلا أنها تتعرض للخرق من طرف الشركات خاصة الأجنبية منها بسبب تركيبة هذه القوانين التي تحتوي ثغرات قابلة للخرق،و أيضا نقص الرقابة من قبل الهيئات المعنية خاصة فيما يخص القزانين البيئية.

الخاتمة :

وعليه فقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- ✓ ادخال مجال المسؤولية الاجتماعية ضمن السياسة العامة للدولة مع لإقرار قانون ينظم نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية باعتباره مجال مساعد في القضاء على العديد المشاكل التي يعانيها المجتمع.
- ✓ ايجاد إطار تنظيمي مؤسستي رسمي يعنى بالمسؤولية الاجتماعية و مراقبتها و تطويرها مع وضع أساليب و برامج لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات
- ✓ إلزام الشركات النفطية بتقديم تقرير سنوي أو موسمي حول المسؤولية الاجتماعية و يسمح للكل من المجتمع المدني و الدولة الاطلاع عليه من أجل ضمان الشفافية .
- ✓ إعطاء الأولوية في المسؤولية الاجتماعية للمحيط المحلي القريب.
- ✓ التحسيس و التكوين و التدريب في مجال المسؤولية الاجتماعية خاصة المجتمع المدني
- ✓ تنظيم لقاءات و ورشات و تظم صناع القرار و باحثين و شركات لتحديد معايير المسؤولية الاجتماعية الواجب ممارستها من قبل هاته الشركات.
- ✓ تنويع النشطات و الممارسات التي تقوم بها الشركات ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية و عدم الاقتصار على جانب واحد.
- ✓ إنشاء مخبر بحث على مستوى الجامعات يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ زيادة الحرص على الشفافية و المساوة و احترام الحقوق من قبل الشركات مع الرقابة الصارمة في هذا الإطار من قبل الدولة.

الملاحق

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 6 شعبان عام 1426 الموافق 10 سبتمبر سنة 2005.

أحمد أويحيى

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تصريح بالنفايات الخاصة الخطرة

تاريخ الإرسال .....

السنة.....

تعريف المنتج و/أو الحائز

نظام المؤسسة
.....

تسمية المؤسسة
.....

المقر الاجتماعي
.....

مجال النشاط
.....

تصديق محتمل للمؤسسة
.....

اسم الشخص المكلّف بتسيير النفايات
.....

أ/ طبيعة وكمية وخصائص مختلف أصناف النفايات الخاصة الخطرة المنتجة

1- طبيعة النفايات الخاصة الخطرة المنتجة

المادة الأولية المستعملة
.....

تسمية النفاية
.....

رمز النفاية
.....

نوع النفاية صلب ☐ سائل ☐ غازي ☐ عجيني ☐

توضيحات أخرى في حالة مزيج محتمل
.....

2- كمية النفايات الخاصة الخطرة المنتجة (طن/سنويا)
.....

3 - خصائص النفايات الخاصة الخطرة المنتجة

التركيب الكيميائي
.....

مقاييس الخطورة
.....

4 - تخزين النفايات الخاصة الخطرة

أصناف التخزين

مؤقت ☐ الكمية.....طن/ سنويا

دائم ☐ الكمية.....طن/ سنويا

كيفيات التخزين
.....

الملحق (تابع)

ب / طرق المعالجة

كيفيات التسيير
.....
.....

كيفيات المراقبة
.....
.....

كيفيات الإزالة
.....
.....

أصناف منشآت المعالجة
.....
.....

أصناف المعالجة
.....
.....

الكمية المعالجة .....طن/ سنويا
مردود المعالجة .....

ج/التدابير المتخذة والمقررة لتفادي إنتاج النفايات الخاصة الخطرة

إعادة الاستعمال ☐ الكمية .....طن/سنويا
رسكلة ☐ الكمية .....طن/سنويا
تثمين ☐ الكمية .....طن/سنويا
إزالة ☐ الكمية .....طن/سنويا

1 – التدابير المتخذة أو المقررة في مجال تقنيات التقليل
التدابير المتخذة ☐ الإجراءات المقررة ☐
.....
.....

2 – التدابير المتخذة أو المقررة في مجال أحسن الممارسات البيئية
التدابير المتخذة ☐ الإجراءات المقررة ☐
.....
.....

3 – التدابير المتخذة أو المقررة في مجال التقنيات المتوفرة
التدابير المتخذة ☐ الإجراءات المقررة ☐
.....
.....

4 – التدابير المتخذة أو المقررة في مجال اقتناء تقنيات الإنتاج الأكثر نقاء
التدابير المتخذة ☐ الإجراءات المقررة ☐
.....
.....

5 – التدابير المتخذة أو المقررة في مجال التسيير الوقائي والتحكم في الأخطار الناجمة عن النفايات الخاصة الخطرة
التدابير المتخذة ☐ الإجراءات المقررة ☐
.....
.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	تطور نسبة المستخدمين بشركة سوناطراك بين 2006 و 2010	44
جدول 2	نسبة التوظيف بالشركات النفطية بأدرار من سنة 2016 إلى سنة 2018	49

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ، العدد 50لسنة2005،القانون05-07 المتعلق بالمحرقات المؤرخ في 2005/07/28.

2- الجمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية رقم43 الصادرة بتاريخ 04 رجب من عام 1427 هـ الموافق ل30يوليو من سنة 2006 الحاملة للأمررقم 06-10المؤرخ في 03رجب من عام 1427هـ الموافق ل29يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون 05-07.

3- القانون 71 /24المتعلق بالبحث عن الوقود و استغلاله ونقله بواسطة الأنابيب ، الجريدة الرسمية العدد 08المؤرخ فيً 13أفريّل1971.

4- القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

5- القانون رقم 01/19المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها.

6- القانون رقم 19/04 المؤرخ في 25ديسمبر2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

7- المرسوم التنفيذي رقم315.05 المؤرخ في 10 سبتمبر2005.

– الكتب:

1- البكري تامر ياسر ،**التسويق و المسؤولية الاجتماعية**، عمان:دار وائل للشر و التوزيع ،2001

2- الجيلاني عجة ،**الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**،الجزائر:دار الخلدونية،2006.

3- الخفاجي نعمة عباس ، الغالبي طاهر محسن ،**قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

4- العصيمي عايد عبد الله ،**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**،عمان:دار اليازوري للنشر ،2015 .

5- أبو العلاء يسري محمد ،**مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري** ، القاهرة: دار النهضة العربية،2008 .

6- حماد طارق عبد العال ،**حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ، التجارب"تطبيقات الحوكمة في المصارف")**،**مصر**:الدار الجامعية ،2005.

7- صقر نبيل وفراح محمد الصالح،**تشريعات العمل نصا وتطبيقا (النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعمل اجتهاد المحكمة العليا)،الجزائر**: ،دار الهدى،2009.

8-نجم عبود نجم،**أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير**،الأردن:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

9-نجم عبود نجم ،**البعد الأخضر للبيئة المسؤولية البيئية لرجال الأعمال**،الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2008.

المذكرات والأطروحات:

10- بن ساسي إلياس ، **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة – حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب** ، رسالة ماجستَير،جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2003.

11- بوقصبة شريف ،**إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإسترتيجي للمؤسسة الإقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة:شركة سونطراك–الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

12- حساني محمد عبد القادر ،**تطور العقود البترولية و أثرها على نشاطات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،تخصص إقتصاد بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2012 .

13- طلحي خولة ، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر**، رسالة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية،تخصص :سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/ 2015 .

14- محاد عروة ، **دور بطاقة الأداء الوتوازى في قياس وتقيين الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية دراسة مقارنة بين ملبنة الحضْنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف**،رسالة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في أطار مدرسة الدكتوراه علوم الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2011 .

15- مقيلد عيسى ،**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2007 /. 2008 .

16-نايت علي تنهنان ووارد حميدة،**عقود الشراكة الجزائرية الأجنبية في قطاع المحروقات** ،رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون ،تخصص قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

17- نعوم عمار ،**الإستثمار الأجنبي وتأثيره على قطاع المحروقات في الجزائر**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي،تخصص إقتصاد بترولي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة:2013/2012 .

18- قوارح مصطفى ،نعوم عمار،**الإستثمار الأجنبي وتأثيره على قطاع المحروقات في الجزائر**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي،تخصص إقتصاد بترولي ،جامعة قاصدي مرباح

19- قدري ابراهيم ، **أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء :در اسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتو راه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق سوريا: كلية الاقتصاد، 2014 .

20- مقدم وهيبة ،**تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة وهران :في التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ،2014/2013.

رسائل باللغة الأجنبية:

21- Gabriella Ann Wells Klev , Christian Sennesvik, **Corporate Governance in Algeria** (**Case study on the joint ventures between British Petroleum**, **Statoil and Sonatrach**), master thesis in International Business, Department of International Economics and Management, Business School, Copenhagen,2014.

22- HADJ SLIMANE-KHEROUA Hind ET AYAD Sidi Mohammed **La Réalité de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise** (**RSE**) **en Algérie** : **Cas de NCA ROUIBA** ,**Article dans** (**International Journal of Business & Economic Strategy** (**IJBES**),Faculté

des sciences économiques de gestion et des sciences commerciales, LARMHO Université Abou Bakr Belkaid- Tlemcen-Algérie

23- HALES Hakima , **Essai d'analyse de la responsabilité sociale des entreprises en Algérie Cas de la wilaya de bejaia**, mémoire de fin de Cycle Pour l'obtention du diplôme de Master en Sciences de gestion , Département des Sciences de gestion, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences digestions, université Abderrahmane mira de bejaia, juin 2014

24- Hebri Assia, **le rôle de la responsabilite sociale dans la realisation de la performance et le renforcement de system pilotage de l'entreprise " cas la compagniepétrolier Sonatrach**, Thèse pour l'obtention de diplôme de doctorat en science.Option : Gestion, Faculté de sciences economiques, comerciales, et sciences de gestion, Université Abou Baker Belkaid Telemcen,

25- Khlissa Samaouni, **Un referential d'indicateurs de performance intégrant la démarche RSE**: **cas du groupe fertial**, Thèse de doctorat dans management des ressources humanes, faculté des sciences économiques des sciences et des sciences commerciales, université Oren 2, Anné universitaire2015/2016

المجلات:

26-الأمم المتحدة،**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات عل المجتمع**، نيويورك جنيف ، 2004.

27- فلاق محمد ،**المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية ،أرماكو السعودية نموذجا"** ،مجلة الباحث ،عدد12 .

28 – ناصر مراد،**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد46،مصر ،2009.

التقارير:

29-التقرير السنوي 2006،مراجعة سوناطراك.

30 - التقرير السنوي 2008،مراجعة سوناطراك.

31-التقرير السنوي 2009،مراجعة سوناطراك.

30-Rapport annulée sonatrach .2008

الملتقيات:

32- بوحنية قوي وعبد المجيد رمضاني،**الإدارة البيئية والتنمية الخضراء مع إشارة لحالة الجزائر**،الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،2011.

الموقع الإلكتروني :

[33]- سوناطراك التعريف بالمؤسسة في

. ref..html http//www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en- /

.01/04/2019

الفهرس

الفهرس :

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
مقدمة:	1
1 . أهمية الدراسة	2
2 . أهداف الدراسة	2
3 . مبررات اختيار الدراسة	2
4 . أدبيات الدراسة	3
5 . الإشكالية:	3
6–التساؤلات الفرعية	4
7–الفرضيات	4
8–المناهج و الإقترابات المتبعة	4
9 . حدود الدراسة	5
10 . الصعوبات	5
11–تقسيم الدراسة	5
الإطار المفاهيمي و النظري للمسؤولية الاجتماعية	
تمهيد:	7
المبحث الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية	7
المطلب الأول :تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات	7
ثانيا:أهمية المسؤولية الإجتماعية	9
ثالثا :المسؤولية الإجتماعية و المفاهيم المشابهة لها	10
للشركات الاجتماعية المسؤولية لمفهوم التاريخي المطلب الثاني :التطور	12
المطلب الثالث :النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية	15
أولا– النظرية الوسائلية أو النظرية النيوكلاسيكية	15

الفهرس :

ثانيا– النظرية السياسية	15
ثالثا– النظرية التكاملية	16
رابعا– نظرية أصحاب المصالح	16
خامسا– النظرية الأخلاقية	17
المبحث الثاني :مبادئ و أبعاد المسؤولية الاجتماعية	17
المطلب الأول : مبادئ المسؤولية الاجتماعية	17
المطلب الثاني :أبعاد المسؤولية الاجتماعية	20
➢ المسؤولية الإجتماعية اتجاه الزبائن	20
➢ المسؤولية الإجتماعية اتجاه المساهمين	20
المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين	21
المطلب الثالث :أطراف المسؤولية الاجتماعية	21
أولا–الحكومات	21
ثانيا–المنظمات غير الحكومية	22
ثالثا–الشركاتح	22
رابعا–المجتمعات	22
المبحث الثالث :نماذج دولية في المسؤولية الاجتماعية	23
المطلب الأول :التجربة اليابانية	23
المطلب الثاني:تجربة فرنسا	23
المطلب الثالث:تجربة قطر	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني :واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية	
تمهيد	29
المبحث الأول :الشركات النفطية في الجزائر	29
المطلب الأول مدخل عام لشركة سونطراك	29

الفهرس :

المطلب الثاني: فروع شركة سونطراك	32
المطلب الثالث : الشركات الأجنبية	37
الامتياز أولا :عقود	37
ثانيا :عقود المشاركة و الخدمات	38
ثالثا : عقود تقاسم الإنتاج	39
المبحث الثاني :مظاهر المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية	40
المطلب الأول :جهود الجزائر لتبني المسؤولية الاجتماعية	40
المطلب الثاني النتائج المحققة للمسؤولية الاجنماعية للشركات النفطية	42
اولا بعض الأنشطة المحققة من طرف سونطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية	43
ثانيا الشركات الاجنبية	45
المطلب الثاني:انعكاسات نتائج المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية	47
المبحث الثاني :تقييم الإطار التنظيمي و القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بالجزائر	50
المطلب الأول: تقييم الإطار التنظيمي	50
المطلب الثاني تقييم الإطار القانوني	52
المطلب الثالث :عوائق تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في الجزائر	55
ملخص الفصل	57
الخاتمة	59
الملاحق	
قائمة الجداول	
قائمة المصادر والمراجع	

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الدولة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بالجزائر ، حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها من المجالات الحديثة ..

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا لممارسة الشركات النفطية الجزائرية، للمسؤولية الاجتماعية و مدى تحقيقها لأهدافها، كما حاولنا تقييم الإطار التنظيمي و القانوني للمسؤولية الاجتماعية بالجزائر .

و في الأخير قمنا باقتراح توصيات موجهة للدولة،الشركات، المجتمع المدني، و مراكز البحث بهدف المساهمة كل على مستواه في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المسؤولية الاجتماعية،الشركات النفطية ،المجتمع

Summary

The study aimed to know the contribution of the state in strengthening the social responsibility of the oil companies in Algeria, where we presented in the first chapter to the theoretical aspect of social responsibility as one of the modern fields.

In the second chapter we discussed the practice of the Algerian oil companies, the social responsibility and the extent of achieving their objectives, and we tried to assess the regulatory and legal framework of social responsibility in Algeria.

Finally, we have made recommendations to the State, companies, civil society and research centers with the aim of contributing in every way to enhancing social responsibility for sustainable development.

social responsibility, oil companies, society